الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

الجلسة العامة ٥٩
الاثنين، ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد ديدييه أوبيرتي ..... (أوروغواي)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد تشيخيدزه (جورجيا).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

البند ٢٠ من جدول الأعمال (تابع)

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

تقرير الأمين العام (A/53/501)

(أ) تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ

تقرير الأمين العام (A/53/139)

(ب) تقديم المساعدة الاقتصادية الخاصة إلى فرادى البلدان أو المناطق

تقارير الأمين العام (A/53/157 و A/53/213 و A/53/291 و A/53/292، و A/53/307 ، و A/53/316، و A/53/330، و A/53/344، و A/53/359، و A/53/361، و A/53/377، و A/53/424، و A/53/538)

مشاريع القرارات (A/53/L.26/Rev.2 و L.27 و L.29و L.30/Rev.1، و L.31، و L.32 و L.33، و L.36)؛

(د) تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

تقرير الأمين العام (A/53/153)

السيد سيميشكو (بيلاروس) (ترجمة شفوية عن الروسية): إن مما يسهل إلى حد كبير المناقشة هذا العام بشأن مسألة تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، كون هذه المسألة، وكذلك تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/139، قد حظيا بدراسة مستفيضة في إطار الجزء الأول المتعلق بالشؤون الإنسانية من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي هذا العام. ونود أن نلفت الانتباه إلى النتائج التي أسفرت عنها أعمال المجلس وهي: نتائج وتوصيات متفق عليها

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

وتستحق أن تعتبر إسهاما هاما في تعزيز إمكانات الأمم المتحدة في مجال الأنشطة الإنسانية. ويؤيد وفد جمهورية بيلاروس هذه النتائج والتوصيات الرامية إلى زيادة فعالية أداء القطاع الإنساني في الأمم المتحدة في خضم الحالة الراهنة التي سيستمر فيها تقلص كمية الموارد المالية المخصصة للعمليات التي يُضطلع بها من خلال النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات.

وإن الاعتماد على الموارد المالية لمجتمع المانحين هو نقطة الضعف الأساسية في قطاع الأنشطة الإنسانية في الأمم المتحدة. ولهذا فإننا نشعر بالقلق إزاء البيانات الواردة في تقرير الأمين العام التي تبين أنه اعتبارا من ١٥ أيار/مايو من هذا العام انخفضت إلى النصف استجابة البلدان المانحة للنداءات الموحدة عما كانت عليه في الفترة نفسها في ١٩٩٧. ويجري هذا أثناء السنة التي ازدادت فيها متطلبات تمويل المساعدات الإنسانية بما يقرب من بليوني دولار. وهذا الاتجاه ملاحَظ فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى التقليل من خطر الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية والايكولوجية والتقنية والتخفيف منها.

ونظرا إلى هذه الحالة، فإن الأمم المتحدة تواجه مهمتين هامتين جدا. فمن ناحية، يجب عليها أن تزيد فعالية عمل القطاع الإنساني فيها وتحسّن توزيع الموارد المتاحة والاستفادة منها. ومن ناحية أخرى، ثمة ضرورة لصقل الآلية التي تتفاعل المنظمة من خلالها مع مجتمع المانحين وأن تسعى إلى إيجاد مصادر إضافية لتمويل العمليات الإنسانية.

ولهذا فإن نجاح العملية الجارية لإصلاح القطاع الإنساني في الأمم المتحدة وفقا للمقررات والأولويات التي اعتمدتها الجمعية العامة أثناء الجزء الرئيسي من دورتها الثانية والخمسين يتسم بأهمية خاصة. وينبغي الإشارة مع الارتياح إلى أن العملية تسير هذا العام قُدما بسرعة كبيرة. فقد تم إنشاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وهو يؤدي مهامه بنجاح. وركّز المكتب على تطوير وتنسيق السياسات العامة، ونشر المعلومات وتنسيق العمليات الإنسانية في حالات الطوارئ. وفي الوقت نفسه تم نقل المهام التنفيذية لإدارة الشؤون الإنسانية إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام. ونحن مقتنعون بأن تقسيم العمل هذا من شأنه أن يعزز إمكانات الأمم المتحدة للاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية.

على أن تنسيق الأنشطة الإنسانية على المستوى الميداني وتفاعل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة مع البلدان المانحة، والصناديق والمؤسسات المالية الدولية هي من بين الجوانب الأضعف في الأنشطة الإنسانية لمنظومة الأمم المتحدة. ومن وجهة نظرنا، ينبغي تطوير استراتيجية عامة للأنشطة الإنسانية على المستوى الميداني بمشاركة اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وينبغي أن تتضمن هذه الاستراتيجية وضع آلية لاختيار المنسقين المقيمين - مع مراعاة أن عليهم أن يضطلعوا بتنسيق تقديم المساعدة الإنسانية - وتقييم فعالية عملهم. كما ينبغي أن تعرَّف بدقة نطاق حدود سلطتهم.

ويمكن التغلب على الصعوبات الحالية المتزايدة في مجال تمويل العمليات في إطار النداءات الموحدة وبرامج الأمم المتحدة المشتركة بين الوكالات بتحسين التفاعل والفهم المتبادل بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والوكالات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، من ناحية، ومجتمع البلدان المانحة من جهة أخرى. ونرى أنه من أجل تحقيق تقدم في هذا المجال، ينبغي إجراء تغيير طفيف في نهج تطوير وتخطيط برامج المساعدة الإنسانية. ونعتقد أن الفقرة ١٨ من النتائج والتوصيات المتفق عليها للجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي تبرز على النحو الصحيح أهمية دعم المزيد من الأنشطة المتصلة بالتنمية. والدمج الكامل للجانب الإنمائي في برامج الأمم المتحدة الإنسانية من شأنه أن يدفع حكومات البلدان المانحة إلى إيلاء اهتمام أكبر بهذه البرامج وأن يجتذب الموارد من المؤسسات المالية الدولية والجمعيات والمؤسسات الخيرية.

إن جمهورية بيلاروس ستواصل دعم جهود مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لتعزيز إمكانات الأمم المتحدة على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية وزيادة الفعالية التشغيلية للقطاع الإنساني بكامله في المنظمة. وبالرغم من الحالة الاقتصادية الصعبة في بيلاروس، فإنها استجابت لنداء الأمم المتحدة الموحد المشترك بين الوكالات وقدمت مساعدة إنسانية إلى طاجيكستان. وبالإضافة إلى ذلك قدم بلدنا مساعدة إنسانية إلى مولدوفا، والاتحاد الروسي والصين فيما يتعلق بالكوارث الطبيعية التي حلّت بهذين البلدين.

ونود أن نتوجه بامتناننا الخاص إلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ورئيسه السيد سيرجيو فييرا دي ميللو،

وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على اهتمامهما الذي لا يكل بالمشاكل التي تنطوي عليها معالجة الآثار المترتبة على الكوارث الطبيعية الكبيرة والكوارث التكنولوجية، وبخاصة كارثة المحطة النووية في تشيرنوبل.

وعلى سبيل المثال، فإن مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، بالتعاون مع بيلاروس والاتحاد الروسي وأوكرانيا، عقد في آذار/مارس ١٩٩٨، في جنيف المؤتمر الدولي الثاني للمانحين من أجل ضمان تقديم تعهدات لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني الخاص بتشيرنوبل بهدف تمويل مشاريع البرنامج المشترك بين الوكالات لتقديم المساعدة الدولية إلى المناطق التي تضررت نتيجة كارثة تشيرنوبل. وسررنا أيضا بالنتائج الإيجابية التي أسفرت عنها زيارة السيد دي ميللو إلى بيلاروس في تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام، حيث قام ممثل الأمين العام بزيارة المناطق التي تعاني من التلوث في منطقة غوميل.

ومن دواعي الأسف، أننا مكرهون على الإشارة إلى أن النقص في الموارد المالية، كما هو الحال في مجالات أخرى، هو العقبة الرئيسية في وجه تصحيح الآثار المترتبة على كارثة تشيرنوبل. وفيما تنخرط البلدان الأكثر تأثرا بالكارثة في عملية الانتقال الصعبة إلى اقتصادات السوق، فإن الدعم المالي من جانب المجتمع الدولي شرط مسبق هام لتنفيذ مشاريع وبرامج تشيرنوبل. وفي الوقت نفسه، فإن نتائج أنشطة الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة، المتعلقة بتشيرنوبل تظهر أن تحسين وثائق برامج الأمم المتحدة للأنشطة الإنسانية لا يضمن استجابة مالية مناسبة من جانب المانحين المحتملين. وعلى سبيل المثال، فإن البرنامج المشترك بين الوكالات الذي سبق ذكره كان قد وضع في ١٩٩٧ على أساس توصيات البلدان المانحة، إلا أنه وأثناء الاجتماع الدولي الخاص في جنيف، تم فقط جمع ٢ في المائة من المبلغ اللازم لتنفيذ البرنامج. ونتيجة لذلك، فإن تنفيذ غالبية المشاريع الـ ٢٩ الأكثر إلحاحا وأهمية - وهي مشاريع يمكن أن تخفض بصورة كبيرة من الآثار السلبية المترتبة على وقوع أكبر كارثة تكنولوجية في عصرنا - قد أرجئ إلى أجل غير مسمى.

وفي هذا السياق، فإن تنفيذ البرنامج المشترك بين الوكالات ينبغي أن يعتبر عنصرا أساسيا في تكثيف التعاون الدولي المتعلق بتشيرنوبل. ويجب ألا نسمح بأن يواجه البرنامج مصير الخطة المشتركة للتعاون الدولي من أجل التخفيف من آثار كارثة تشيرنوبل. وما من شك في أن التنفيذ الناجح للبرنامج سيؤدي إلى زيادة كبيرة في نفوذ الأمم المتحدة في المجتمع الدولي ولا سيما في البلدان المتضررة.

وفي ظل هذه الظروف، هناك، في رأينا، حاجة إلى إحداث شيء من التجديد في استراتيجية التفاعل بين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وحكومات البلدان المتأثرة، من ناحية، والبلدان المانحة من الناحية الأخرى. ومما له أهميته أن تتم زيادة فعالية أنشطة الأمم المتحدة الإعلامية بغية رفع زيادة إدراك المجتمع الدولي للآثار الواسعة النطاق التي خلفتها كارثة تشيرنوبل. وينبغي أن يكون لوسائط الإعلام الجماهيري والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات العلمية ومؤسسات البحث دور أكثر فعالية في هذا العمل. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء اهتمام خاص لضمان أن تقدم المساعدة التقنية والمالية الدولية وفقا لمبادئ التوزيع المتساوي والمتوازن.

ويتطلب التعقيد الذي تتسم به المشاكل التي تواجهها الأمم المتحدة والبلدان المتضررة فيما يتعلق بكارثة تشيرنوبل، إعادة العمل بأنظمة العمل السابقة للجنة الأمم المتحدة الرباعية للتنسيق بشأن تشيرنوبل، وفرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمشتركة بين الوكالات والمخصصة للتصدي لآثار الحادثة النووية في تشيرنوبل. وكانت هاتان الهيئتان في السابق تجتمعان مرة في السنة وكلا على حدة. ومن المهم كذلك النظر في إمكانية زيادة عدد الأخصائيين في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الذي سيناط به التعامل المباشر مع القضايا المتعلقة بتشيرنوبل.

وجمهورية بيلاروس، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، تعرب عن استعدادها للتعاون على نحو بناء مع كل البلدان المعنية والمنظمات الدولية من أجل تنفيذ قرارات الجمعية العامة التي ترمي إلى زيادة حجم وفاعلية الأنشطة الإنسانية الدولية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، آخذة في الاعتبار مصالح كل الدول الأعضاء.

السيد كورديرو (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): إن دور الأمم المتحدة في الميدان الإنساني لا يحتاج إلى تأكيد. ولذلك فإننا نرحب بإبراز عملية الإصلاح لهذه القضية وتركيزها على تعزيز المسؤوليات المحددة

المناطة بالجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وقد عقد المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن في هذا العام مناقشات مستفيضة ومثمرة عن دور كل منهما في تعزيز احترام القانون الإنساني وتعزيز تنسيق المساعدة المقدمة في حالات الطوارئ. وينبغي أن نحافظ على قوة الدفع ونبني على ما جرى في تلك المناقشات.

وقد ذكر الأمين العام في تقريره عن أعمال المنظمة، أن مجلس الأمن قد يرغب، عند التصدي للأزمات الإنسانية في حالات الصراع، في أن يتعاون مع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما هو منصوص عليه في المادة ٦٥ من الميثاق. ونحن نرى أن زيادة التعاون بين مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في حالات الصراع وما بعد الصراع معا، من شأنها أن تزيد من تعزيز عمل المنظمة في المجال الإنساني وأن تفيده كثيرا.

وشدد الأمين العام أيضا على أن الدور الأساسي لمجلس الأمن يكمن بالتحديد في التصدي للأسباب الأساسية للصراعات التي تهدد السلم والأمن العالميين. والواقع أن تأمين الأوضاع السياسية اللازمة للسلام الدائم هي أهم دور لمجلس الأمن، وأفضل دعم يمكن أن يقدمه المجلس لجهود الوكالات العاملة في الحقل الإنساني ومنظومة الأمم المتحدة ككل في معالجتها للعواقب الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للصراعات.

ويعتبر تخصيص جزء للشؤون الإنسانية في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي من أهم العناصر وأكثرها وضوحا في عملية الإصلاح التي وافقت عليها الجمعية العامة. ونحن نرحب بهذه الإضافة الجديدة لمسؤوليات المجلس والتي جاءت في وقتها المناسب. والواقع أنه قد طُلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يضطلع بدور هيئة الإدارة للشؤون الإنسانية. وبالتالي يتوقع منه أن يقدم التوجيه في مجال السياسة العامة وأن يشرف على تنسيق الاستجابة على نطاق المنظومة لكل الأزمات الإنسانية والكوارث الطبيعية.

وفي هذا الصدد، يسرنا أن نلاحظ نتائج الجزء الإنساني الأول الذي عقده المجلس هذه السنة. ففي الاستنتاجات المتفق عليها، دعا المجلس الأمين العام إلى أن يزكي، بالتشاور مع الدول الأعضاء، السبل التي يمكن بها زيادة تعزيز الجزء الإنساني. ونحن نرى ميزة، على سبيل المثال، في عقد اجتماعات منفصلة للمجلس - أو اجتماعات لهيئات فرعية للمجلس - تخصص لدفع المناقشات المواضيعية لقضايا مثل المساءلة والتقييم، والفجوة ما بين مرحلة الإغاثة ومرحلة الإنعاش والتنمية؛ والأثر السلبي لنظم الجزاءات على القطاعات الضعيفة من السكان. ومن الأساليب الأخرى الممكنة عقد دورات غير رسمية للمجلس عندما تحدث كوارث طبيعية وحالات طوارئ معقدة في أثناء السنة. فمن شأن هذه الدورات غير الرسمية للمجلس أن تفيد في إبقاء الدول الأعضاء على اطلاع على التطورات في الميدان. ويمكن أيضا أن يكون لها دور مفيد بالنسبة إلى النداءات الموحدة.

إن البلدان النامية، وخاصة تلك التي تقع في المناطق التي تعاني من الصراعات أو حولها، تسهم إسهاما كبيرا في المساعدة الإنسانية المقدمة من خلال الأمم المتحدة. فهذه البلدان تستوعب في العادة موجات هائلة من اللاجئين المتدفقين عليها، وتتحمل أعلى التكاليف الاجتماعية والاقتصادية للأزمات الإنسانية الإقليمية. كما أنها تتبرع أيضا بموارد بشرية، وبرامج للتدريب، وتتقدم بمبادرات بين بلدان الجنوب، وتساهم في توفير السلع.

ومن ثم فإن مفهوم مجتمع المانحين في مجال الشؤون الإنسانية، بحاجة إلى مراجعة ولا بد من إيجاد نهج متوازن لجدول الأعمال الإنساني لتصحيح سوء الفهم القائل بأن البلدان النامية ليست سوى جهات متلقية للمعونة الإنسانية. وبالتالي، يجب أن نتيح للبلدان النامية مشاركة أوسع في صنع القرار وعملية الإشراف على السياسة العامة المتعلقة بالشؤون الإنسانية.

ويكتسي دور الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية ببالغ الأهمية في حالات الطوارئ المعقدة وفي حالات ما بعد الأزمات. ونحن نشجع الاشتراك المبكر لصناديق الأمم المتحدة وبرامجها في الجهود الرامية إلى التصدي للفجوة بين الإغاثة والتنمية في البلدان الخارجة من أزمات. ووضع نهج شامل لإدماج أنشطة التنمية في حالات الطوارئ الإنسانية على نحو فعال هو أيضا نقطة هامة لا يسعنا أن نتجاهلها في سياق استعراض السياسة العامة المتعلقة بالأنشطة التنفيذية التي تجري كل ثلاث سنوات.

كما أن لمؤسسات بريتون وودز دورا هاما في الجهود العامة الرامية إلى التخفيف من آثار الأزمات الإنسانية،

وبصفة خاصة في بدء أنشطة التعمير المبكرة التي ترمي إلى ترسيخ الانتعاش الاجتماعي والاقتصادي الطويل الأجل. ولكون المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهيئة المسؤولة وفقا للميثاق عن سياسة الإشراف على التمويل والبرامج والتنسيق مع مؤسسات بريتون وودز، يصبح لدوره في الشؤون الإنسانية أهمية أكبر.

ومما يدعو إلى القلق البالغ حقا الانخفاض الذي شهدته استجابة المجتمع الدولي للنداءات الموجهة من أجل تقديم المساعدة الإنسانية سواء من حيث قيمتها المطلقة أو النسبية. إن الاستجابة الدولية يجب أن تكون متناسبة مع احتياجات الإنسانية ومبادئها، كما أن الحياد والنزاهة يجب أن ينطبقا دائما في الاستجابة الدولية لكل حالات الطوارئ.

ولمسألة أمن الموظفين أهمية بالغة. ونحن نشعر بالقلق إزاء ارتفاع عدد الخسائر في صفوف الأفراد العاملين في الحقل الإنساني. وقد جرت البرازيل على تقليد المشاركة في إعداد قرارات الجمعية العامة في هذا الصدد.

أما الآثار الإنسانية للجزاءات الاقتصادية فمسألة أخرى تثير أيضا قلقنا بدرجة كبيرة. وتقرير الأمين العام عن هذا البند يشدد على أن لنظم الجزاءات تأثيرا عميقا وطويل الأمل على احتمالات التنمية، وأن المساعدة الإنسانية القصيرة الأمد لا تخفف من هذه الآثار.

ونحن نؤيد بقوة العمل الذي يقوم به مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية، ونود أيضا أن نثني على الجهود التي تضطلع بها في الميدان كل الوكالات الإنسانية.

(تكلم بالاسبانية)

وأخيرا، أود أن أعرب عن تضامن شعب البرازيل وحكومتها مع أمريكا الوسطى فيما يتعلق بالحالة الإنسانية الناجمة عن الكوارث الطبيعية التي ألمت بها مؤخرا. وستسهم حكومتي بكل ما تستطيع في جهود الإغاثة الطارئة والتعمير المضطلع بها في البلدان الشقيقة المتضررة.

السيد تشولكوف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): كان السفير لافروف ينوي التكلم هذا الصباح، لكنه يحضر اجتماعا آخر، تقرر من قبل، ولذلك سأتكلم نيابة عنه.

إن نظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي، خلال الجزء المخصص للشؤون الإنسانية من دورته الموضوعية لعام ١٩٩٨، في تقرير الأمين العام بشأن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، كشف عن تأييد كبير لتوصياته المحددة بشأن تعزيز التعاون الدولي في المجال الإنساني.

وروسيا تؤيد بشكل عام مفهوم النهج الشامل الذي يضم عناصر سياسية، وإنسانية، وإنمائية ومتعلقة بحقوق الإنسان في بناء السلام في مرحلة ما بعد النزاع. ومما لا شك فيه أن المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ مسألة ذات أولوية للمجتمع الدولي. والحالة السياسية والاقتصادية الراهنة تجعل من الضروري أكثر من أي وقت مضى تعزيز تنسيق المساعدة المقدمة لضحايا النزاعات العسكرية والكوارث التكنولوجية والطبيعية.

إننا نتشاطر الأمين العام قلقه بشأن الاتجاه النزولي الذي تتسم به استجابة المانحين للنداءات الإنسانية، والعقبات المتزايدة في الوصول إلى السكان المحتاجين، وتصاعد العنف ضد العاملين في مجال المساعدة الإنسانية. ورغم لزوم اتخاذ جميع التدابير المناسبة لضمان سلامة وأمن الأفراد المشاركين في العمليات الإنسانية التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ينبغي أن نكون حذرين للغاية عندما ننظر في وقف المساعدة الإنسانية في الأماكن التي ما زالت في مسيس الحاجة إليها، وذلك بسبب ما يتعرض له العاملون في مجال المساعدة الإنسانية. وفي هذا السياق، نرى أن هناك حاجة للتقيد تقيدا صارما بالمبادئ الرئيسية للمساعدة الإنسانية وهي: الحياد، والنزاهة، والإنسانية.

لقد قامت روسيا بدور بناء في دعم التدابير لإعادة تشكيل هيكل الجناح الإنساني للأمم المتحدة، وعلى وجه الخصوص لترشيد تقسيم العمل بين العناصر الفاعلة في العمليات الإنسانية، ولتحسين هيكل مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. ونحن نؤيد جهود وكيل الأمين العام فييرا دي ميللو بشأن تلك المسائل التطلعية مثل تحسين الاستجابة للكوارث التكنولوجية والبيئية، وإيجاد الطرق والوسائل لإشراك الموارد العسكرية وموارد الدفاع المدني في حالات الطوارئ المعقدة والعمل الإنساني المتعلق بالألغام.

ومما له أهميته أن يتواصل تفاعل الوكالات الدولية الحكومية مع الأمانة العامة حتى في الفترات الفاصلة بين انعقاد الجزء المخصص للشؤون الإنسانية من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ونحن نرى، أنه من المفيد أن يعقد وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية جلسات إحاطة إعلامية للدول الأعضاء مرة كل ثلاثة أشهر تقريبا بشأن الحالة في البلدان التي تنفذ فيها عمليات إنسانية، والتدابير التي يتخذها مكتب الشؤون الإنسانية لتنسيق تلك العمليات.

وتعلق روسيا أهمية خاصة على وضع حدود إنسانية للجزاءات. ونحن نؤيد أقصى حد من الوضوح في المعايير لفرض الجزاءات وضرورة مراعاة نتائجها، سواء على سكان البلد الذي تفرض عليه الجزاءات أو على البلدان الأخرى التي تمثل أطرافا ثالثة. وينبغي أن تسوى جميع عناصر عملية بدء وتنفيذ الجزاءات وانهائها على مراحل ورفعها، تسوية قانونية. ونحن نعتقد أنه ينبغي بذل المزيد من الجهود لإضفاء طابع "إنساني" على الجزاءات وأهدافها. وقد حان الوقت للنظر في استثناء المنظمات الإنسانية الدولية من قيود الجزاءات. كما ينبغي استثناء الأغذية والأدوية والمعدات الطبية من نظم الجزاءات. ويجدر بناء أن ندرس بسرعة كيفية حماية الفئات الضعيفة مثل الأطفال من آثار الجزاءات.

ومما له أهميته ضمان إشراك الساعد الإنساني للأمم المتحدة بصورة تدريجية في جهود دعم المشردين داخليا وتعبئة المساعدة الإنسانية الدولية لهذا الغرض. وفي هذا الصدد، يمكن أن يكون للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات وللمبادئ التوجيهية بشأن المشردين داخليا التي اعتمدت في الدورة الرابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان، دور مفيد.

ونحن نرحب بما يجري حاليا من تحويل للنداءات المشتركة بين الوكالات إلى أداة فعالة للتخطيط الاستراتيجي والبرمجة الشاملة للعمليات الإنسانية، ونعتقد أن هذا الاتجاه يستحق التأييد. ونلاحظ أن عمل الأمم المتحدة في ميدان الدعوة فيما يتعلق بالمسائل الإنسانية بشكل عام أصبح أكثر نشاطا.

في آذار/ مارس ١٩٩٨، بمبادرة من الأمانة العامة، عقد في جنيف اجتماع للمانحين الدوليين بشأن تشيرنوبل لتعبئة الموارد لتنفيذ البرنامج الدولي لمساعدة البلدان المتأثرة بكارثة تشيرنوبل، وهو اجتماع نظمته الأمانة العامة بالتعاون مع حكومات جمهورية بيلاروس، والاتحاد الروسي وأوكرانيا. ومما نأسف له أن استجابة المانحين كانت ضعيفة. إذ تعهدت بلجيكا وهولندا والولايات المتحدة واليونان فقط بتقديم تبرعات بلغت قيمتها ١,٨ مليون دولار. ونحن نعرب عن تقديرنا الخالص لتلك البلدان ونأمل أن يبدي جميع المانحين المحتملين اهتمامهم بمشاريع تشيرنوبل. وفي هذا الخصوص نعلق أهمية كبيرة على الزيارة التي قام بها السيد فييرا دي ميللو وكيل الأمين العام لروسيا، وبيلاروس وأوكرانيا في تشرين الأول/أكتوبر من هذه السنة.

وقام مكتب الشؤون الإنسانية بجهود نشطة لحشد المساعدة الإنسانية لسكان جمهورية سخا (ياكوتيا)، الذين تأثروا بالفيضانات الشديدة، وسكان الشرق الأقصى الروسي وسخالين، الذين تأثروا بالحرائق الشديدة. ونأمل أن يستمر هذا العمل، بالنظر إلى ضخامة الضرر.

ومن شأن المزيد من المساهمة النشطة من جانب المانحين في تنفيذ النداء المشترك الصادر عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، والمنظمة الدولية للهجرة، من أجل تمويل برنامج العمل، الذي اعتمد في مؤتمر رابطة الدول المستقلة بشأن اللاجئين والمهاجرين، المعقود في جنيف عام ١٩٩٦، أن يعجل بحل المشاكل التي يواجهها مئات الآلاف من اللاجئين والمهاجرين.

وروسيا تعلق أهمية كبيرة على تنفيذ برنامج الأمم المتحدة للإغاثة الطارئة لصالح ٢٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا من الشيشان الذين فروا والذين يستوطنون حاليا في مناطق الاتحاد الروسي المجاورة للشيشان. وهذا البرنامج هام في دعم جهود الزعامة الروسية لتحقيق الاستقرار السياسي في منطقة شمال القوقاز ولتهيئة الظروف الضرورية لإعادة البناء الاقتصادي.

وكما يلاحظ تقرير الأمين العام، فإن الأهمية البالغة أن يعزز المجتمع الدولي دعمه لجهود تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة بناء الاقتصاد في طاجيكستان. والمساهمات في البرامج الإنسانية لطاجيكستان هي استثمارات في المصالحة الوطنية.

أما جهود الأمم المتحدة لتعزيز التعاون الدولي في التأهيل الإنساني والإصلاح الإيكولوجي والتنمية

الاقتصادية في منطقة سيميبالاتينسك من كازاخستان فتستحق التأييد.

والحاجة إلى استئناف العمليات الإنسانية في أفغانستان ماسة. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن توفر لوكالات الأمم المتحدة ظروف مقبولة بشكل عام لأنشطتها، وفق ما دعت إليه قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

وتستدعي السلسلة الأخيرة من الكوارث الطبيعية المدمرة في بنغلاديش، والصين، وأمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي زيادة تدعيم إمكانات الأمم المتحدة للاستجابة للكوارث الطبيعية، والتكنولوجية، والبيئة. وفي هذا الصدد، فإن اتفاقية استخدام الاتصالات السلكية واللاسلكية في حالات الطوارئ، التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الذي عقد في تامبير، بفنلندا، في تموز/يوليه من هذا العام، ينبغي أن تؤدي دورا هاما.

إن روسيا تشارك مشاركة فعلية في عمليات الإغاثة التي تضطلع بها الأمم المتحدة. ويعمل فيلق الإنقاذ الروسي، ووكالة (إميركوم)، برعاية وزارة شؤون الدفاع المدني وحالات الطوارئ والكوارث الطبيعية في روسيا لتحقيق هذا الغرض. ونحن نعلق أهمية خاصة على مذكرة التفاهم بين الأمم المتحدة و (إميركوم) الموقعة يوم ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر خلال الزيارة التي قام بها إلى موسكو وكيل الأمين العام فييرا دي ميللو.

وفي الفترة من ١٩٩٦ إلى ١٩٩٨، ساهمت روسيا في ٢٦ عملية إغاثة إنسانية؛ شملت أفغانستان، والبوسنة والهرسك، وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وطاجيكستان، وفييت نام، وبلدانا عديدة أخرى. وقد سلمت حوالي ١٩ ٠٠٠ طن من المساعدات الإنسانية إلى السكان المتأثرين بلغت قيمتها ١١٠ ملايين روبل، أي مليوني دولار.

كذلك تشارك روسيا بنشاط في عمليات الإغاثة الإنسانية في منطقة البحيرات الكبرى. فبالإضافة إلى تقديم الغذاء والأدوية والملابس للسكان في كل من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وبوروندي زودت (اميركوم) وكالات الإغاثة الدولية بالشاحنات وطائرات النقل. وقد يصبح المشروع الروسي المتعلق بالسيارات في رواندا، الذي ينفذ بمساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مركزا إقليميا رئيسيا متعدد الأغراض إذا أبدى المانحون اهتمامهم وشاركوا في تنفيذه على نحو أكبر.

ونحن ننظر نظرة إيجابية إلى توسيع وتنفيذ الخطط الثلاثية للتعاون في عمليات المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها، والتي يتم فيها تسليم المواد المقدمة من الأمم المتحدة إلى مناطق الطوارئ بوسائل نقل روسية. ونفكر في إبرام اتفاقات ثنائية بشأن هذه المسائل مع النرويج وألمانيا والسويد وسويسرا ومع بعض البلدان الأخرى. وقد نفذنا بالفعل هذه الخطة في إطار مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في جمهوريات يوغوسلافيا السابقة وفي منطقة البحيرات الكبرى.

ان استخدام إمكانات (اميركوم) في العمليات الإنسانية التي تنفذها الأمم المتحدة، بالإضافة إلى إمكانات الكيانات والمنظمات الروسية الأخرى أثبت أنه فعال وسليم. وسنواصل الاعتماد على هذا التعاون المتبادل الفائدة.

السيد كرايتون (استراليا) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): يشرفني أن أتكلم اليوم باسم وفود استراليا وكندا ونيوزيلندا بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال.

منذ أن خاطبت هذه الجمعية في العام الماضي حدثت بعض التطورات الإيجابية. وبصورة خاصة، يسعد وفودنا أن تلاحظ أن مزيدا من التنسيق والتعاون الأوثق مازالا يتطوران في إطار المجتمع الإنساني. ونحن نرحب بالجهود التعاونية وندعو الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة، بل الواقع، ندعو المجتمع الإنساني بأسره إلى مواصلة العمل معا بصورة أوثق. ونشير إلى أنه بغية تحقيق أكبر قدر من الفاعلية، وأقصى قدر من الأثر للجهود الإنسانية، يجب أن تتسق هذه الجهود مع الأعمال التي تتخذ من قبل الفاعلين السياسيين والمهتمين بحقوق الإنسان والتنمية.

في الصيف الماضي رحبت وفودنا بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي لأول مرة في تاريخه بتخصيص جزء من دورته للشؤون الإنسانية والنتائج المتفق عليها في ذلك الجزء تستند إلى قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ ومرفقه وتعزز المبادئ التوجيهية الواردة فيه. ونحن نتطلع إلى تنفيذ النتائج المتفق عليها في الجزء الإنساني التي توفر مزيدا من التوجيه من أجل تعزيز تنسيق

المساعدة الإنسانية الطارئة التي تقدمها الأمم المتحدة. وتتعهد وفودنا بالتعاون مع الأمين العام في استكشاف الطرق التي تسمح بتوسيع الجزء الإنساني بغية تقوية دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إن وفودنا تشاطر الأمين العام القلق العميق الذي عبر عنه في تقريره إزاء ازدياد عدد حوادث الأمن التي تمس أفرادا تابعين لمنظومة الأمم المتحدة. وكما يوضح التقرير، فإن المخاطر الجسدية الروتينية التي يتعرض لها العاملون في المساعدة الإنسانية تتطلب الاهتمام الفوري والعمل القوي. ومن التطورات المنذرة بالسوء أن عدد الوفيات في صفوف المدنيين يفوق عدد الوفيات في صفوف العسكريين بين الأفراد التابعين للأمم المتحدة. ويتطلب العدد المتزايد من الإصابات بين العاملين في المجال الإنساني أن نولي اهتماما عاجلا لتحسين تدابير الأمن للعاملين في المجال الإنساني، بمن فيهم الموظفون المحليون. وإذا أردنا أن نطلب من العاملين أن يستمروا في العمل في بيئات خطيرة فيجب علينا أن نتابع توصيات الأمين العام فيما يتعلق بالتدريب السليم، والتحقيق في أي اعتداءات أو أعمال عنف جسدي ترتكب ضد موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من الموظفين وفيما يتعلق بتوفير الموارد التي تمكن الأمين العام من تنفيذ التدابير الأمنية.

وفي نفس الوقت يجب ألا يفوتنا أن نلقي بالمسؤولية عن سلامة وحماية موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني حيث تقع في المقام الأول: أي على عاتق أطراف النزاع. إذ أن الكيانات من الدول غير الدول يجب أن تكون مسؤولة عن حماية موظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في تقديم المساعدة، من الأراضي الواقعة تحت سيطرتهم، وعندما يتعرض موظفو المساعدة الإنسانية للهجوم ينبغي ألا يدخر جهد لضمان تقديم المسؤولين إلى المحاكمة بسرعة.

وترحب وفودنا بالاتفاق الأخير الذي أبرم في روما لإنشاء المحكمة الجنائية الدولية بوصفها خطوة رئيسية للقضاء على ثقافة الإفلات من العقاب وتحسين توفير الحماية لضحايا الصراعات. ذلك أن المحكمة بإعرابها عن نيتنا مساءلة الأشخاص عن الأعمال الوحشية التي يرتكبونها، ستساعد في منع بعض أكثر الفظائع وحشية وبعض أخطر انتهاكات القانون الإنساني الدولي وستعطي معنى جديدا وبعدا عالميا لحماية اللاجئين وغيرهم من ضحايا النزاعات.

وخلال الجزء المتعلق بالشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، استمعنا إلى عدد من الوفود، من بلدان الشمال والجنوب ومن البلدان المتقدمة النمو والنامية ومن البلدان المانحة والمتلقية. وقد شدد كل منها على أهمية التمويل السليم والمضمون لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. أما الاستجابة الضعيفة بصورة غير معتادة للنداءات الموحدة لعام ١٩٩٨ فهي مدعاة للقلق، إلا أنه ينبغي لنا أن نحرص على عدم الإسراع في النتائج. وبدلا على التركيز على الرابطة الساذجة بين التغطية الإعلامية والتمويل ينبغي أن ينصب الاهتمام على تحسين الظروف في عدة أزمات إنسانية قائمة منذ أمد طويل وعلى استمرار ازدياد عدد الميزانيات الإنمائية التي تتسم بانخفاض مخصصات المساعدة الإنسانية. إن حالات الطوارئ الإنسانية تزداد تعقيدا ونتيجة لذلك يتزايد عدد المهمات المطلوبة من منظومة الأمم المتحدة. ويجب الإشارة إلى أن الدول الأعضاء تتحمل مسؤولية تقع على عاتقها وحدها، هي توفير الدعم السياسي والمادي الضروري لتمكين منسق الإغاثة الطارئة والوكالات الإنسانية من الوفاء بالمهام العاجلة والجسيمة التي نوكلها إليها.

وفي هذا الصدد نود أن نؤكد الأهمية الخاصة لضمان التمويل المضمون والكافي لتنفيذ المهام الأساسية لمنسق الإغاثة الطارئة والذي يجب ألا تستنفد كل طاقاته في البحث الدائن والموهن عن الموارد. إذ أنه بدون ضمان موارد يمكن التأكد منها، سوف يستحيل الاضطلاع بفعالية بمبادرات طويلة الأجل. ونحن نتطلع إلى تلقي توصيات الأمين العام بشأن كيفية تناول هذا الموضوع الهام، وذلك وفق المطلوب في النتائج المتفق عليها في الجزء المخصص للشؤون الإنسانية.

إن أهمية تنسيق العمل الإنساني أصبحت محور الاهتمام منذ عقد من الزمان تقريبا. وقد أحرز تقدم هام في السنوات الأخيرة وخاصة في الإثني عشر شهرا الأخيرة، كما تبين تعقيباتنا الموجزة اليوم. ومع ذلك فإن بناء نظام إنساني داخل الأمم المتحدة أكثر فعالية وكفاءة ويهتم بالضحايا، يظل عملا هاما. وينبغي ألا يدخر جهد من أجل ضمان استخدام الموارد البشرية والمادية المكرسة لمساعدة الذين يعانون من آثار الكوارث والحروب بأكبر قدر من الفعالية.

وختاما نود أن نكرر تقديرنا لما أحرز من تقدم. وهذا الجانب من إصلاح الأمم المتحدة هو مفتاح هام لكفالة أن

يكون الجهد الإصلاحي كله ناجحا. وأن يرى جميع مواطنينا أن الأمم المتحدة هي فعلا المنظمة العالمية الحيوية التي تتطلع إلى أن تكونها.

السيدة مونتويا (الولايات المتحدة الأمريكية): (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يطيب للولايات المتحدة أن تتحدث عن هذا البند من جدول الأعمال الذي حظي بكثير من الانتباه في السنة الماضية. ونحن نرحب بنتائج الجزء الإنساني من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في تموز/يوليه. وإدراج هذا البند من جدول الأعمال في دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أتاح لنا فرصة طيبة جدا لإجراء مناقشة متعمقة للحالة الإنسانية بشكل عام. وفي اعتقادنا أن المجلس يمكن أن يقوم بفعالية، بعمل الهيئة المشرفة على الشؤون الإنسانية.

ونحن نشيد بالتطوير المتواصل لمكتب منسق الشؤون الإنسانية، بوصفه مؤسسة فعالة وقوية في المجال الإنساني. ونشجع المكتب المذكور على مواصلة نهجه الابتكارية، في تنسيق سياسات وأولويات الجهات الفاعلة في الميدان الإنساني.

وينبغي، كي يقوم مكتب منسق الشؤون الإنسانية بمهامه، أن يكفل له التمويل، إن المهام الأساسية للمكتب ينبغي أن تمول تمويلا كاملا من الميزانية العادية. ونشجع المكتب كذلك على أن يواصل جهوده لتوسيع قاعدة مقدمي التبرعات، لأنشطته غير الأساسية.

وإننا نشجب تفاقم العنف ضد العاملين في المجال الإنساني. إن حوادث الاختطاف، والإصابات والخسائر في الأرواح، أصبحت شائعة جدا في هذا المجال من العمل. ولم يعد العاملون في المجال الإنساني يقتلون فقط عند وجودهم في مجال إطلاق النار بين جانبين - بل أصبحوا الآن، في حالات كثيرة، أهدافا محددة لإحراز مكاسب سياسية واقتصادية. إن ثقافة الإفلات من العقوبة التي تمكن من ارتكاب هذه الأفعال يجب ان تنتهي.

ويحدو الولايات المتحدة شعور بالتفاؤل إزاء تزايد المناقشة حول الحاجة إلى حماية العاملين في المجال الإنساني. فكلا الجمعية العامة ومجلس الأمن قد نظرا في تقارير من الأمين العام بشأن سلامة العاملين في المجال الإنساني. غير أن على المجتمع الدولي أن يفعل أكثر من ذلك. إن كلماتنا يجب أن تتحول إلى خطوات ملموسة للمساعدة على حماية من يوفرون العون والمساعدة.

إن الجمعية العامة تنظر في إطار هذا البند من جدول الأعمال، في مشاريع قرارات تتعلق بعدد من حالات الطوارئ الإنسانية المحددة. ونود أن نسترعي الانتباه إلى حالة واحدة منها: وهي التي سببها الإعصار "ميتش" الذي أصاب عدة بلدان في أمريكا الوسطى. إن الجهود لإعادة بناء وإعمار هذه المنطقة يجب أن تبدأ فورا. وينبغي للجهات الفاعلة التقليدية في مجال الإعمار أن تعكف على ذلك في وقت مبكر.

إن استراتيجية الإنعاش من جرائر الإعصار "ميتش"، تثير القضية الواسعة النطاق المشار إليها اختصارا بعبارة "من الإغاثة إلى التنمية". إن كل حالة تتطلب من المجتمع الإنساني أن يتولى تقييم أولويات الأعمال المطلوبة. وفي كل حالة، ينبغي النظر في وقت مبكر في المسألة الأطول أجلا وهي مسألة إعادة البناء - أي الإعمار - وكثيرا ما يحدث أن تضطر منظمات الإغاثة الإنسانية إلى الاضطلاع بمهمة بدء إعادة البناء في منطقة أنقذتها تلك المنظمات من أزمة، وليس في ذلك استخدام فعال للموارد والقدرات.

ويجب على المجتمع الإنساني والدول الأعضاء في الأمم المتحدة، التفكير تفكيرا استراتيجيا في نطاق العمل المطلوب للمشكلة، وفي أفضل طرق معالجتها. وبطبيعة الحال، ليس هناك في العادة أي وقت يذكر للخوض في مناقشات مطولة تتعلق بالسياسة العامة، عندما يكون علينا أن نستجيب لحالة طوارئ. ولهذا السبب نؤيد قيام الأمين العام، بإنشاء اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية، بين أمور أخرى، لرص صفوف الفريق الإنساني في الأمم المتحدة.

ويقع على عاتق جميع أجزاء منظومة الأمم المتحدة، وجميع الدول الأعضاء، ألا يفوتها في أي وقت ما يقوم من روابط بين الاستراتيجيات في كل من مجالات الشؤون الإنسانية، والسياسية، وحفظ السلام، والتنمية، وحقوق الإنسان.

إن ما طرأ من تحسينات على تكنولوجيا الإعلام والاتصالات جعلت الاستجابة للكوارث أسرع وأكثر فعالية. ونحن نثني على مكتب منسق الشؤون الإنسانية

للعمل الذي قام به في هذا المجال. وخصوصا فيما يتعلق بنظام الإنذار المبكر للمساعدة الإنسانية، وشبكة الإغاثة على الانترنت، وشبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة، وكلها تتيح الوصول إلى معلومات جوهرية في الوقت المناسب.

وسوف يفتح غدا هنا بمقر الأمم المتحدة باب التوقيع على اتفاقية تامبيري لتوفير موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية لتخفيف الكوارث ولعمليات الإغاثة. وسوف تساعد هذه الاتفاقية على نقل موظفي الاتصالات السلكية واللاسلكية ومعداتهم إلى مناطق الكوارث. ويوافق الموقعون على اتفاقية تامبيري على إنهاء رسوم الاستيراد المفرطة، وعلى الإقلال إلى أدنى حد من الحواجز الإدارية والسياسية الأخرى التي تمنع، أو تؤخر تأخيرا كبيرا، التوفير السريع للاتصالات عبر الحدود الوطنية في حالات الطوارئ. وتستعمل تلك الاتصالات لتحديد مواقع ضحايا الكوارث، أو للمساعدة في حركة الأغذية والأدوية وغير ذلك من الإمدادات الحيوية. ويوافق الموقعون كذلك، للمرة الأولى، على حماية العاملين في مجال الإغاثة، الذين يشاركون في اتصالات الطوارئ وحماية معداتهم. وستوقع الولايات المتحدة على الاتفاقية صباح الغد. ونحث جميع الدول على الانضمام إلينا.

السيد كولبي (النرويج) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): نحن في عقد من الزمان رزئ بمجالات طوارئ إنسانية، فيما يؤدي تصاعد الصراعات الداخلية البالغة القسوة، وانهيار هياكل الدولة، إلى اختلال أو تدمير حياة وموارد رزق أعداد ضخمة من المدنيين. وقد منينا في هذا العام أيضا بكوارث طبيعية قاسية جدا، في عدة أنحاء من العالم. فالإعصار "ميتش" الذي اجتاح أمريكا الوسطى، قد أزهق أرواحا وأدى إلى آلام بشرية وخسائر مادية بضخامة لم يسبق لها مثيل. ويسودنا القلق إزاء العواقب الإنسانية المباشرة، وكذلك إزاء الآثار الطويلة الأجل لهذه الكارثة المروعة. لذا فإن المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي هامة للغاية، وكذلك دور الأمم المتحدة في الدعوة إلى المساعدة وتنسيقها. ونحن نثني على منسق الأمم المتحدة للإغاثة في حالات الطوارئ وعلى مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لاستجابتهما.

وكي نجعل المساعدة الإنسانية أشد فعالية، نحتاج إلى ضم جهودنا في تقييم الاحتياجات وتحليل المشكلات والأهداف المتشاطرة والبرمجة المشتركة للعمليات. ونحتاج كذلك إلى إيجاد نهج متكاملة في إدارة الأزمات، والربط بين الاعتبارات الإنسانية، واحترام حقوق الإنسان، وسياسات التنمية، في إطار متماسك. ويجب كذلك أن نكفل أن تعقب مرحلة الإغاثة جهود إنمائية طويلة الأجل. ونحن بحاجة إلى نهج واسع ومنسق، لمعالجة الأزمة الإنسانية والتصدي لتحدي التنمية.

إن العمل المنسق هام لكفالة الكفاءة في تقديم المساعدة الإنسانية. وينبغي أن يكون النهج مرنا، وشاملا المجال كله من أسفل إلى أعلى، وقائما على أساس المتطلبات المحددة للحالة، وعلى الإحساس بحاجة الوكالات إلى العمل معا لتحقيق أفضل النتائج. وعملية الإصلاح الجارية في الأمم المتحدة، التي تركز على التنسيق الأكثر فعالية للأنشطة الإنمائية على المستوى القطري، لها صلة وثيقة بالجهود الإنسانية. فأي منهج منسق تسلكه الأمم المتحدة على الصعيد القطري، أي من خلال منسقين مشتركين للأنشطة الإنسانية سيمكننا من أن نسد، على نحو أفضل، الفجوة الحرجة بين مرحلة الغوث وبين التنمية الطويلة الأجل.

إننا نتطلع إلى أن توجه، في وقت مبكر وواحد، النداءات الموحدة لعام ١٩٩٩. وفي هذا السياق، نرحب بكون النداءات تعكس، على نحو مطرد، استراتيجية إنسانية تحدد الأهداف العامة وتقسيم الأعمال. غير أننا نشاطر الأمين العام قلقه بشأن تناقص الاستجابة الدولية للنداءات الرامية إلى تقديم مساعدة إنسانية.

ويجب أن يعاد تأكيد الحق في المعونة الإنسانية كما يجب على المجتمع الدولي أن يوجه رسائل واضحة لا لبس فيها، في هذا الصدد. وثمة مهمة هامة هي كفالة تزويد الوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بالتمويل الكافي والمعروف.

ويجب ألا يقل الهدف الغلاب المنشود عن تأمين معيشة وأرزاق الشعوب على أساس احترام كرامة الإنسان وحقوق الإنسان لكل فرد فيها. وينبغي أن توضع استراتيجيات المساعدة والتنمية بحيث تحقق هذا الهدف من أجل تعزيز القدرات المحلية والحد من الضعف المحلي حتى يمكن للانتعاش من الأزمة أن يمضي قدما. ولذا ينبغي أن تدرج الأمم المتحدة عنصرا أقوى لبناء القدرات المحلية في نداءاتها الموحدة. ومن المهم بوجه خاص أن يدمج تعزيز حقوق الإنسان في تخطيط جهود التعمير في حالات ما بعد النزاع وفي الأطر الاستراتيجية

للبلدان التي تمر بأزمات. كما أن إدراج منظور نوع الجنس يعتبر من الأولويات.

ويساور النرويج قلق بالغ إزاء الإغفال الصارخ للمبادئ الإنسانية كالإنكار المتواصل لحق المحتاجين في الحصول على حاجاتهم وكأعمال العنف والاعتداء المتعمدة على السكان المدنيين. فلا بد من وقف أعمال اختطاف الأطفال وتجنيد الأطفال عسكريا واستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة.

ومما يقلقنا أيضا استمرار انعدام السلامة والأمن للمدنيين والعاملين في المساعدات الإنسانية، وانعدام مراعاة القانون الدولي والمبادئ الإنسانية. ونحن نرحب باتفاقية سلامة العاملين في الحقل الإنساني. ومما له أهميته أيضا تعزيز الحوار بين الأجزاء الإنسانية والسياسية في النظام المتعدد الأطراف، كتكثيف الحوار بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومجلس الأمن. ونود أن نشدد على ضرورة مساواة النساء ومشاركتهن الكاملة في هياكل السلطة وإشراكهن الكامل في كل الجهود الرامية إلى درء المنازعات وحلها.

وتؤيد النرويج تأييدا تاما مكتب منسق المساعدات الإنسانية وترحب بنهج الشفافية والتشاور الذي يتبعه وكيل الأمين العام وموظفوه. وينبغي تفويض وكيل الأمين العام الصلاحيات اللازمة والسماح له بالمرونة الإدارية الكافية لتمكينه من العمل في الوقت المناسب وعلى نحو كفؤ في حالات الطوارئ.

وما زال القلق يسودنا إزاء حالة تمويل مكتب منسق الشؤون الإنسانية. إذ ينبغي تمويل المهام الأساسية للمكتب من الميزانية العادية. هذا إضافة إلى وجود حاجة ملحة إلى توسيع الأساس المالي للمكتب. فليس من الأمور القابلة للإدامة أن يظل تقديم التبرعات للعمليات الإنسانية في حالات الطوارئ يأتي من حفنة من البلدان المانحة فحسب.

إن النرويج ظلت دائما ملتزمة التزاما قويا بمسؤولياتها الإنسانية، ونحن من بين المانحين الرئيسيين للجهود الإنسانية الدولية. وعلى مدار السنين طالبنا بإجراء تحسينات في القدرة على الاستجابة الدولية الإنسانية، ودعونا إلى معالجة القضايا الإنسانية بطريقة أكثر شمولا وتنسيقا. وقد سررنا بتخصيص جزء من دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي للشؤون الإنسانية وبمشاركة البلدان الواسعة في مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقد تم الإعراب عن التأييد القوي لمكتب منسق الشؤون الإنسانية ولتعزيز دور اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

إننا نرحب بالتقدم الذي أحرزه منسق الإغاثة في حالات الطوارئ ومكتب منسق الشؤون الإنسانية في مجال تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة. كما نؤيد النتائج المتفق عليها في الجزء المخصص للشؤون الإنسانية من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع الأمين العام ومنسق الشؤون الإنسانية لكفالة تنفيذ النتائج المتفق عليها في الوقت المناسب.

الآنسة دورانت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشرفني أن أتحدث باسم الـ ١٤ دولة الأعضاء في الجماعة الكاريبية والتي هي أيضا أعضاء في الأمم المتحدة بشأن البند ٢٠ من جدول الأعمال، "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة".

ونود أن نعرب عن شكرنا للأمين العام على التقارير المقدمة في إطار هذا البند، وخاصة التقريرين الواردين في الوثيقة A/53/139 "تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة" الذي نظر فيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في دورته الموضوعية في تموز/يوليه؛ والوثيقة A/53/359 "المساعدة الطارئة المقدمة إلى مونتيسيرات".

وقد أحطنا علما أيضا بالنتائج المتفق عليها التي توصل إليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المساعدة الاقتصادية والإنسانية والغوثية الخاصة، الواردة في تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ١٩٩٨.

ونرحب بتشديد الأمين العام في تقريره على استجابة الأمم المتحدة للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ البيئية. ولم نكن نتصور أن هذا العام سوف يشهد هذا العدد الكبير من الكوارث المتماثلة، وما الفيضانات في بنغلاديش والصين والأعاصير في منطقتنا إلا من أمثلة الكوارث الطبيعية التي سيظل عام ١٩٩٨ يذكر بها.

فقد أشاع الأثر المجتمع لانقضاض إعصاري جورج وميتش في الشهرين الماضيين الخراب في المنطقتين الاقليميتين الفرعيتين، الكاريبي وأمريكا الوسطى، شاملا ما مجموعه ١٠ دول وأقاليم. وبالإضافة إلى هذا فبينما لا نزال نعالج آثار النشاط البركاني في مونتيسيرات الذي هدأ نسبيا في هذا العام، أصبحنا نشهد زيادة في النشاط الزلزلي في جزيرة دومينيكا المجاورة التي أبلغت منذ أيلول/سبتمبر عن حدوث مجموعة من الهزات الأرضية نجمت عنها انزلاقات أرضية وأضرار بالمباني. وتود بلدان الجماعة الكاريبية أن تعرب عن شكرها لمنظومة الأمم المتحدة وللشركاء الآخرين في المجتمع الدولي على المساعدة القيمة المقدمة إلى حكومة وشعب مونتيسيرات استجابة للنداءات من أجل الدعم في أعقاب الطوارئ البركانية، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة ١٦٩/٥٢ ياء. ونرجو ألا نحتاج إلى طلب مساعدة مماثلة لدومينيكا في المستقبل القريب.

ولقد كان لمنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي نصيبها من الكوارث الطبيعية الذي تزايد مؤخرا وثبت أنه يقارب في تدميره ما تفعله الحرب والقلاقل المدنية. غير أن الخراب الناجم عن هذين الإعصارين، وخاصة إعصار ميتش أسفر عن خسائر لم يسبق لها مثيل في الأرواح والبيوت والمحاصيل والأعمال التجارية، ورجع بالتنمية الاقتصادية في الدول المتضررة إلى الوراء سنوات طويلة.

وقد أثبتت الاستجابة لإعصاري جورج وميتش، أولا، أن الحكومات الوطنية تستجيب وسوف تستجيب على نحو بطولي في الغالب، للكوارث الطبيعية ولحالات الطوارئ، وثانيا، أن الحكومات الوطنية غالبا ما تعجز ماديا في أعقاب أي كارثة ذات حجم مأساوي ضخم، عن أن تستجيب بصورة كافية. وهذا يؤكد واحدة من نقاط ثلاث هامة واردة في تقرير الأمين العام هي بالتحديد الحاجة إلى المساعدة الدولية في مواجهة حالات الكوارث الطبيعية.

ولحسن الحظ فإنه في حالات الكوارث التي ذكرتها، عرفت المجتمعات المحلية والإقليمية والدولية حجم هذه الطوارئ وقدمت المساعدات القيمة.

وعلى حين كان التنسيق متزايدا فيما بين الأمم المتحدة والوكالات الدولية الأخرى - فضلا عن الجهود المحلية، في الاستجابة للحالات الإنسانية الطارئة، فلا تزال هناك حاجة إلى القيام بالمزيد. وبالتالي، فإن دول الجماعة الكاريبية ترحب بتعزيز جهاز الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية، بما في ذلك إنشاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، كما نؤيد تمام التأييد الدور القيادي لمنسق الإغاثة في حالات الطوارئ. ويجب أيضا توجيه الثناء للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات على جهودها الحازمة لإرساء هياكل تنسيق متماسكة على المستوى الميداني، وللقيام، في جملة أمور، وعلى المستوى المشترك بين الوكالات، بالتقسيم الواضح للمسؤوليات، وكفالة قدر أكبر من المساءلة. كما نوافق على أن يعمل المنسق المقيم بصفته منسق المساعدة الإنسانية في أية حالة طارئة، ولكننا نود الإبقاء على خيار الاستفادة من آليات تنسيق بديلة، حيث أننا ندرك تمام الإدراك أن تعقيدات العمل الميداني عادة ما تتعارض مع اعتماد نهج شامل يطبق على جميع البلدان وفي كل حالات الطوارئ.

ومن المؤسف أن العمل الجاد الذي يجري الاضطلاع به لتخفيف حدة المعاناة الناجمة عن حالات الطوارئ الإنسانية يتعرض لتهديد مستمر بسبب ما يصفه الأمين العام بأنه تقلص مفزع في احترام المبادئ الإنسانية، وهو ما يتجلى في المنع المتزايد لوصول المساعدة إلى الأشخاص المحتاجين إليها، والعنف المتعمد ضد المدنيين والعاملين في مجال المساعدة، وضد موظفي الأمم المتحدة أيضا.

ونحن نناشد المجتمع الدولي أن يدين هذه الأفعال إدانة قاطعة لا لبس فيها، وأن يبدأ بهمة ونشاط في وقف هذا الاتجاه. كما يطلب إلى الأطراف المسؤولة عن ارتكاب هذه الأفعال أن تتوقف عنها، وأن تفكر بتمعن في عواقبها طويلة الأجل، لا بالنسبة للعلاقات الداخلية فحسب، بل أيضا بالنسبة للعلاقات المقبلة مع المجتمع الدولي.

وحكومات الجماعة الكاريبية تشاطر الأمين العام قلقه من الانخفاض الجذري في الموارد المتاحة للمساعدات في حالات الطوارئ، الذي يرتبط بصفة خاصة بعدم اهتمام وسائط الإعلام بعدد كبير من حالات الطوارئ. ومع أن ذلك يفرض عبئا على الحكومات والمانحين الآخرين بتركيز الاهتمام الأكبر على الاحتياجات بدلا من الصورة العامة، فإنه أيضا يلقي على عاتق منظومة الأمم المتحدة مسؤولية أكبر عن اقناع المانحين المحتملين بضرورة المساهمة في حالة طارئة بعينها. وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة إلى إشراك قطاع أعرض

من المجتمع المدني في التصدي للأزمات الإنسانية، واعتباره في الوقت ذاته، وعلى نحو متزايد، جمهورا مستهدفا لحملات تثقيفية حول كيفية منع ظهور هذه الأزمات في المقام الأول. وينبغي أيضا إثارة حس المجتمع المدني، كيما يشارك مشاركة كاملة في نظم الإنذار المبكر الإنسانية لتخفيف آثار حالات الطوارئ عند وقوعها.

النقطة الثانية التي نود إلقاء الضوء عليها في تقرير الأمين العام هي الحاجة إلى تقليل ضعف البلدان أمام الكوارث الطبيعية.

ومع أن هذه الكوارث لا يمكن تفاديها، ومع كونها رهيبة في حد ذاتها، فإننا أيضا نساهم في معظم ما تسببه من موت ودمار بأفعالنا أو بتقاعسنا. فالتردي البيئي المستمر الذي يذكيه تزايد ارتفاع مستويات الفقر والضغوط السكانية يساعد على زيادة حوادث الانهيالات الأرضية الحادة، والانهيالات الوحلية والفيضانات وحرائق الغابات. وهذه القضايا يجب أن يتصدى لها المجتمع الدولي بوصفها شواغل إنمائية طويلة الأجل، وخاصة في إطار إجراءات العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية.

وفي الأجل القصير إلى المتوسط، يتعين على الحكومات أيضا أن تتصرف من أجل تخفيف آثار الكوارث الطبيعية، من خلال العمل في مجالات مثل مجال البنى الأساسية. وفي هذا الصدد، خلص تقرير أعدته الوكالة الكاريبية للاستجابة لحالات الكوارث الطارئة، بشأن الاستجابة الإقليمية للحالة الطارئة التي نجمت عن الإعصار جورج، إلى أن أحد أهم الدروس الأولى المستفادة وأكثرها تشجيعا، عند استعراض تأثير الإعصار على أحد البلدان الكاريبية، هو أن الوكالة الوطنية المسؤولة عن الاستجابة للكوارث كانت أكثر تأهبا للاستجابة لهذه الحالة الطارئة، مما كانت عليه قبل الإعصار لويس في عام ١٩٩٥. وفضلا عن ذلك، أوضحت حكومة كاريبية أخرى أن التدابير التي سبق اتخاذها لإعادة تصميم وإصلاح المنازل والبنى الأساسية الحيوية بعد الإعصار لويس ثبت أنها كانت بالغة الأهمية في مساعدة تلك الهياكل على الصمود أمام تأثير الإعصار جورج.

وهذا يقودني إلى النقطة الثالثة التي نود تسليط الضوء عليها، والتي صدق عليها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استنتاجاته المتفق عليها، وهي أنه يجب الاضطلاع بجهود خاصة لتعزيز القدرات المحلية في مجال الاستجابة للكوارث، إلى جانب استخدام القدرات الموجودة بالفعل في البلدان النامية، التي قد تكون أكثر قربا إلى موقع الكارثة.

ومن هذا المنطلق، استجابت حكومات الجماعة الكاريبية بمساعدات مالية ومادية ودعم تقني في أعقاب الإعصار جورج. كما أرسلت إلى البلدان والأقاليم المتضررة مساعدات من حكومات كاريبية أخرى وحكومات بلدان من خارج المنطقة؛ ومن منظمات مثل منظمة الدول الأمريكية؛ والمنظمة الصحية للبلدان الأمريكية، ومن شركات قطاع خاص إقليمية ودولية ومنظمات غير حكومية؛ ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. ومن بين العناصر الأساسية الفاعلة في جهود التنسيق كانت الوكالة الكاريبية للاستجابة لحالات الكوارث الطارئة، التابعة للجماعة الكاريبية، والتي إلى جانب شركائها سالفي الذكر أثبتت بالبرهان الواضح فوائد التضامن الإقليمي القوي الذي يكمله ويدعمه تعاون دولي يأتي في وقته المناسب.

وبالمثل، أخذت حكومات الجماعة الكاريبية على نفسها عهدا بمساعدة أشقائنا وشقيقاتنا في أمريكا الوسطى في أعقاب المأساة المروعة التي خلفها الإعصاء ميتش. وهذا يتضمن تقديم المساعدات المالية، والأغذية والإمدادات الطبية وغيرها من إمدادات الإغاثة، وكذلك الأفراد الطبيين والعسكريين للمساعدة في جهود الإغاثة والتعمير. وقد حاولنا أن نضمن أن عمال الإغاثة الذين يختارون للذهاب إلى أمريكا الوسطى يتكلمون اللغة الإسبانية، آملين بهذه الخطوة البسيطة أن نضاعف الفوائد التي نحصل عليها من التعاون فيما بين بلدان الجنوب، حيث أن عددا كبيرا من أولئك الأشخاص تلقوا تدريبهم على اللغة الإسبانية في بلدان أخرى في منطقتنا.

ونعرف أن هذه مجرد لفتة متواضعة في مواجهة خسائر بمثل هذه الأبعاد، ولكن حكوماتنا ملتزمة بتقديم المساعدة بكل ما في وسعنا وعلى الرغم من مواردنا الهزيلة.

وفي مجال بناء القدرات للتأهب للكوارث وتخفيف آثارها، فإن تقرير ما بعد الكارثة الذي أعدته الوكالة الكاريبية للاستجابة لحالات الكوارث الطارئة أكد، في جملة أمور، الحاجة إلى أن تولي الحكومات الإقليمية انتباها

عاجلا لتنفيذ البرنامج الإقليمي لإنشاء المخازن، وأن تنظر في إمكانية العمل مع موردي الأدوات المعدنية، لضمان توفر مخزونات كافية من الإمدادات ذات الصلة بالأعاصير أثناء موسم الأعاصير.

وبالإضافة إلى ذلك، أكد التقرير على الحاجة إلى جمع الأموال على المستوى الإقليمي لصندوق المساعدة في حالات الطوارئ؛ والحاجة إلى بحث الترتيبات المحلية لإدماج المنظمات غير الحكومية في عمليات التخطيط للاستجابة للكوارث؛ والحاجة إلى إدخال التخطيط للاستجابة للكوارث الاقتصادية الذي يركز على وضع سياسات للتعامل مع الأفراد والمجتمعات المحلية وجهات العمل في حالات ما بعد الكوارث.

وهذا النوع من الشواهد يدل على أن الدورة السنوية للكوارث الطبيعية في منطقتنا لم تذهب سدى وأننا ربما نكون قد بدأنا نستفيد من هذه الدروس القاسية في تحصين الأجيال المقبلة ضد الآثار المدمرة الناجمة عن هذه الكوارث.

ختاما، تود حكومات الجماعة الكاريبية أن تشكر المجتمع الدولي، بما فيه منظومة الأمم المتحدة، على الدعم الذي حظيت به في مجال بناء القدرات المحلية. ونحن نرجو أن يستمر هذا الدعم بينما نواصل المضي قدما بإدارة آثار الكوارث الطبيعية، وأن يتواصل التضامن مع شعوب أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي وهي تشرع في إعادة بناء حياتها.

السيد رودريغيز باريا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): يتوجه وفدي بالشكر إلى الأمين العام على تقريره عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. ونتوجه بالشكر أيضا إلى السيد سرخيو فييرا دى ميو، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية. ويؤيد وفدي كذلك البيان الذي أدلى به رئيس مجموعة الـ ٧٧ والصين، في وقت سابق من هذه اليوم.

ويعلق وفد كوبا أهمية خاصة على نظر الجمعية في البند الخاص بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث. ولقد شاهدنا زيادة مزعجة في عدد وحجم حالات الطوارئ والكوارث الطبيعية في أنحاء كثيرة من العالم. إن مرور الإعصار جورج عبر منطقة البحر الكاريبي، والإعصار ميتش عبر أمريكا الوسطى ترك في أعقابه خطا من الكوارث: ضاعت آلاف من الأرواح وأصيبت ملايين في أنحاء المنطقة. وترتب على الإعصارين آثار لا تقدر في التنمية.

إن هذه الظواهر الطبيعية تؤكد حاجة المجتمع الدولي والأمم المتحدة الملحة إلى تحسين قدرتهما على اتخاذ إجراءات فورية وواسعة النطاق للتصدي لهذه المآسي الإنسانية بصورة عاجلة وفعالة. وهذه الكوارث تثير أيضا شواغلنا بشأن تغير المناخ والتغيرات البيئية المضرة التي لا يمكن عكس اتجاهها والناجمة عن أنماط الاستهلاك غير الرشيدة في الشمال والتخلف في الجنوب.

ومن الحيوي إقامة نظم الإنذار المبكر البيئية في البلدان النامية على أساس النقل اللازم للتكنولوجيا والموارد المالية من العالم الصناعي. فالتنمية وحدها هي التي تعطي بلدان الجنوب القدرة على ترقب الخسائر في الأرواح الأضرار المادية الناجمة عن الكوارث والحد منها. وينبغي أن يعمل المجتمع الدولي على المساعدة في التعمير وفي حماية السكان، لا سيما الأضعف بينهم، من النتائج المروعة الناجمة عن حالات الطوارئ المذكورة التي ترجع إلى عوامل طبيعية.

لقد بذلت كوبا، حكومة وشعبا، أقصى الجهود لمساعدة أشقائنا في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى، وستواصل القيام بذلك، رغم أن كوبا كانت من البلدان المتأثرة بشدة بهذه الظواهر الطبيعية الأخيرة. وفي أيلول/سبتمبر، أرسلت كوبا إلى الجمهورية الدومينيكية الشقيقة فريقا طبيا يتألف من ١١ طبيبا وممرضتين، وقدمت جميع الموظفين الطبيين اللازمين لعملية المساعدة الإنسانية التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية بغرض إصلاح الأضرار وتحسين الحالة الصحية في منطقة البحر الكاريبي، وخاصة في هايتي. وتأمل كوبا أن تلقى هذه المبادرة، التي رحبت بها منظمة الصحة العالمية، دعما من البلدان المانحة حتى تتمكن المنظمة من تنفيذها.

وقبل الإعصار ميتش، قدمت المساعدة إلى جميع البلدان المتأثرة: فأرسلت ثلاثة أفرقة طبية إلى هندوراس وفريق إلى غواتيمالا. ونقوم الآن بتشكيل فريقين إضافيين، واحد لكل من هذين البلدين. وأتاحت كوبا خدمات ٧٢ طبيبا للبلدان المنكوبة، وتعتزم إيفاد ٤٦ من

الأطباء الإضافيين في الأيام المقبلة. وتشمل تلك الأفرقة إخصائيين في مجال الأوبئة وممرضين.

واستجابة للبيان المشترك الصادر عن رؤساء دول أمريكا الوسطى في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر، ومن أجل المساعدة في إعادة تأهيل المناطق الشاسعة المتأثرة بالإعصار ميتش، قررت حكومة بلدي شطب ديون نيكاراغوا لكوبا، وتبلغ قيمتها ٥٠,١ مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، أرسل ١,١ طن من الأدوية - منها المضادات الحيوية والأدوية المضادة للطفيليات وللإسهال - و ٦ أطنان من سم الفئران إلى نيكاراغوا. وفي جميع هذه الحالات، قامت كوبا باستيعاب تكاليف رحلات الطائرات المستأجرة التي حملت المساعدة إلى البلدان المنكوبة.

وأؤكد من جديد أن كوبا على استعداد لتوفير جميع الموظفين الطبيين اللازمين لبلدان أمريكا الوسطى، طيلة فترة الاحتياج إليهم.

السيد عليموف (طاجيكستان) (ترجمة شفوية عن الروسية): يعرب وفد طاجيكستان عن تقديره البالغ لتقرير الأمين العام عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث (A/53/139). ونحن نتفق مع الأمين العام في قلقه إزاء الحالة العامة للأزمات الإنسانية الطارئة وحالة المساعدة الإنسانية. ومما يزعجنا، بلا شك، ما ورد في التقرير من أن الحاجة المستمرة إلى المساعدات الإنسانية الكبيرة لا تلبى نتيجة لإرهاق المانحين وتفاوت معدلات الاهتمام في البلدان والمناطق والعمليات المختلفة. ونشعر بالقلق أيضا إزاء التخفيض في كميات مساعدات الأغذية المسلمة إلى السكان المحتاجين إليها، بمن فيهم السكان في حالات الطوارئ.

ولا بد من النظر إلى أنشطة مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في مجال تنظيم وتنسيق عمليات الاستجابة للأزمات الإنسانية في ظل هذه الخلفية. فما زلنا نعتقد أن النداءات الموحدة المشتركة بين الوكالات وسيلة فعالة على النحو الكافي للقيام بهذه المهمة رغم أنه يجب تحسين استجابة المجتمع الدولي وجعلها متساوية بالنسبة لكل العمليات. ويسرنا أن مكتب تنسيق العمليات الإنسانية يعمل على وضع الأولويات بوضوح كإطار لهذه النداءات.

إن ضمان الصلة بين المساعدة الطارئة والتعمير وجهود التنمية يظل هاما بالنسبة لجهود المساعدة الإنسانية. ويجب اتخاذ تدابير جديدة لتعزيز الآلية المالية التي تدعم هذه الأنشطة. ويرى وفد طاجيكستان ضرورة التركيز بصورة خاصة على تنسيق المساعدة والتنمية في سياق التعمير وبناء السلام بعد انتهاء الصراع. وإحدى المشاكل الشائعة المعروفة هنا تتمثل في تنسيق جهود وبرامج جميع العناصر الفاعلة المشاركة، بما في ذلك الشُعب المختصة في الأمانة العامة والوكالات الإنسانية ومؤسسات بريتون وودز.

وفي هذا الصدد، يبين مثال طاجيكستان بوضوح مزايا التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في أنشطة حفظ السلام، ويبرز حاجة المجتمع الدولي إلى الاستراتيجيات المنسقة لدعم الأنشطة التي يضطلع بها شعب وحكومة بلد معين بهدف الخروج من نطاق الأزمة وعدم الاستقرار والانطلاق في طريق السلام الدائم والتصالح الوطني والرخاء. ونحن نرحب بالدور الرئيسي الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تنسيق هذه المساعي المتعددة الجوانب.

ومما لا يقل أهمية عن ذلك بالنسبة لنا هو استمرار تعاوننا مع مؤسسات مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي دعما لإنعاش طاجيكستان وتحقيق التنمية فيها بعد انتهاء الصراع. ونأمل في أن يستمر تطوير هذا التعاون بنشاط في المستقبل القريب.

ونقدر تقديرا كبيرا جهود كل الدول والمنظمات الدولية التي ضمنت الاتفاق العام لإقرار السلام وتحقيق الوفاق الوطني في طاجيكستان الذي وقع تحت رعاية الأمم المتحدة في موسكو في ٢٧ حزيران/ يونيه ١٩٩٧. ونلاحظ أن الإجراءات العملية التي تقوم بها قوات حفظ السلام الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة، والموجودة في طاجيكستان منذ نحو خمس سنوات قد عززت استقرار الحالة في بلدنا. ونحن ممتنون عميق الامتنان لكل أصدقائنا - البلدان والمنظمات الدولية، وبخاصة وكالات منظومة الأمم المتحدة - التي تهتم اهتماما كبيرا بالصعوبات التي يواجهها شعب طاجيكستان وتحاول تقديم المساعدة إليه للتغلب على هذه المشاكل في أقرب وقت ممكن.

ويود وفد طاجيكستان أن يشكر الأمين العام على تحليله المتعمق للحالة الإنسانية في البلد، المتضمن في

تقريره المعنون "تقديم المساعدة الطارئة من أجل إحلال السلام والأوضاع الطبيعية في طاجيكستان وتعميرها" (A/53/316). ونحن نتفق معه في الرأي بأن الحالة الإنسانية في البلد لا تزال مضطربة وأن لطاجيكستان متطلبات خاصة للإنعاش والتنمية.

ونعول على ازدياد التعاون من جانب الأمم المتحدة لجذب انتباه المجتمع العالمي إلى المشاكل التي يمكن أنتهدد طاجيكستان وجيرانها بكارثة بيئية كبرى. وأنا أشير إلى الحالة في منطقة بحيرة ساريز التي تقع على ارتفاع ٣ ٢٦٣ مترا فوق سطح البحر. فإذا قُدر للسد الطبيعي الذي تكون هناك نتيجة لحدوث زلزال في بداية القرن أن ينفجر ستواجه، لا طاجيكستان فحسب، بل أوزبكستان، وتركمانستان، وأفغانستان أيضا، كارثة لا يمكن التغلب عليها.

وإذ نشيد الإشادة الواجبة بإسهام الأمم المتحدة في تدعيم السلام والمصالحة الوطنية في طاجيكستان، نود أيضا أن نعترف تماما بأن المسؤولية الكبرى عن إحلال السلام في البلد وعن مصير شعبنا تقع على عاتق قيادة جمهورية طاجيكستان والمعارضة الطاجيكية الموحدة.

ونشعر بالامتنان للشعور السخي بالتعاطف مع مشاكلنا الذي أبداه السيد غيرد ديتريك ميريم، الممثل الخاص للأمين العام، عند اختتام أنشطته. ونحن على استعداد لتطوير تعاون مفيد مع خليفته، السيد جان كوبيش.

وثمة احترام خاص في طاجيكستان تحظى به بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان وأفرادها. فأفرادها البواسل والنبلاء يعملون لتحقيق هدف سام في ظروف قاسية ويقدمون إسهامهم الضخم في تحقيق الوفاق الوطني وإقرار السلام والهدوء في بلدنا.

وحكومة جمهورية طاجيكستان تؤكد من جديد رغبتها في مواصلة التعاون الوثيق مع الأمم المتحدة بهدف تنفيذ اتفاقات السلام وإنعاش البلد بعد انتهاء الصراع. ونحن نتخذ تدابير حاسمة للقضاء على التجاوزات المفرطة، كما في حادث المصرع المفجع لأربعة من العاملين في بعثة المراقبين في تموز/يوليه ١٩٩٨، ولكفالة الأمن الذي يعتمد عليه لممثلي كل المنظمات الدولية التي تمارس أنشطتها في طاجيكستان.

ونحن نكن قدرا كبيرا من التعاطف لشعب أفغانستان الشقيق لمعاناته المستمرة، وننسق أنشطتنا مع الأمم المتحدة لتقديم المساعدة الإنسانية والدعم الإنساني إليه إلى الحد الممكن. وفي الوقت ذاته فإننا، وجيراننا المباشرين في روسيا يعترينا قلق شديد جدا إزاء زعزعة استقرار الحالة في منطقة آسيا الوسطى كلها نتيجة للخطر الوارد من أفغانستان، وإمكانية حدوث تدفق ضخم ومشوش من المهاجرين الأفغان إلى أراضي طاجيكستان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد مانغويلا (ليسوتو).

وهناك موضوع يعتبر مدار قلق خاص بالنسبة إلينا، وهو انتشار الإرهاب، والأسلحة، والمخدرات. وخطر انتشار التطرف الديني. ولكل هذه العوامل آثار سلبية جدا على الحالة في البلد ككل، وبخاصة على التطور الناشئ لعملية السلام كذلك.

ونحن نؤيد استمرار مهمة التنسيق التي تتولاها الأمم المتحدة والمشاركة الشخصية للسيد سيرجيو فييرا دي ميللو، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، فيما يتعلق بالتعاون الدولي في أنشطة ما بعد تشيرنوبيل. ونرحب بالخطوات التي اتخذها الأمين العام لتعبئة الموارد لمشاريع تأهيل السكان المتأثرين بالكارثة التي وقعت في محطة تشيرنوبيل لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية ومعالجة عواقبها.

ونود أيضا أن نعرب عن تضامننا مع شعب الكازاخ الشقيق في جهود الإنعاش التي تبذلها، وفي التنمية الاقتصادية لمنطقة سيميبالاتينسك. وقد أصبحنا مشاركين في تقديم مشروع القرار بشأن ذلك الموضوع.

وفي هذا الوقت العصيب، نتشاطر الشعور بالتضامن مع شعوب السلفادور، وغواتيمالا، ونيكاراغوا، وهندوراس، التي صمدت بشجاعة وثبات في وجه عواقب إعصار ميتش.

وقد حدثت مؤخرا سلسلة كوارث طبيعية مدمرة في الصين، وبنغلاديش، وأمريكا الوسطى، ومنطقة البحر الكاريبي. وقد أظهرت هذه الكوارث بوضوح أن ثمة حاجة إلى مزيد من الخطوات لتقوية إمكانات الأمم المتحدة للاستجابة للنكبات الطبيعية والكوارث التكنولوجية والبيئية.

وقد لاحظنا بامتنان النداء الموحد الصادر عن وكالات الأمم المتحدة من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب الطاجيك في عام ١٩٩٨، وهو النداء الذي يحدد الأولويات بوضوح ويبين الحد الأدنى من احتياجات المساعدات الخارجية. وقد أحطنا علما مع الارتياح بتعليقات الأمين العام الواردة في تقريره، وهي أنه بالرغم من الصعوبات الموجودة، تنوي الأمم المتحدة أن تستمر في تقديم المساعدة الإنسانية في طاجيكستان، وأن تصدر نداء موحدا مشتركا بين الوكالات لتقديم المساعدة الإنسانية لطاجيكستان في عام ١٩٩٩.

وسنكون ممتنين للمانحين لاستجابتهم لهذا النداء بروح الدعم لعملية السلام في طاجيكستان، وفق ما جرى الإعراب عنه في مؤتمر فيينا للمانحين في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وفي اجتماع باريس في أيار/ مايو ١٩٩٨، فكما يذكر الأمين العام في تقريره،

> "فإن ثمة احتمالا كبيرا لأن تصبح طاجيكستان في حالة طارئة دائمة. ولا بد أن "يستثمر" المانحون في السلام". (A/53/316، الفقرة ٥٨)

ونعرب عن أملنا في أن تقدم الجمعية العامة في دورتها الحالية دعما عاما لمشروع القرار الذي تقدم به وفدنا وعدد من البلدان الأخرى. ومشروع القرار هذا عن طاجيكستان يبين بالكامل متطلبات الحالة العصيبة الحالية في تنمية بلدنا في مرحلة ما بعد الصراع.

وختاما، أود أن أنتقل إلى قضية أنشطة الأمم المتحدة في المجال الإنساني لأشير إلى أننا نعتقد أنه من المهم تمكين مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية - وهو الجهة المنسقة الرئيسية للاستجابة الإنسانية في منظومة الأمم المتحدة - من مواصلة عمله بالاستخدام الكامل لقدراته، وفي تعاون أوثق مع كل الشركاء داخل الأمم المتحدة وخارجها.

السيد إيزكيزدو (إكوادور) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): إنه لشرف عظيم لوفدي أن يتكلم اليوم باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ليتناول البند المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة، وللتحدث بصفة خاصة عن تقديم المساعدة الدولية لإنعاش نيكاراغوا.

إن رغبة المجتمع الدولي في تعزيز التعاون والمساعدة الدوليين لصالح نيكاراغوا وجدت أرضا خصبة تنمو فيها. وتبين التقارير الدورية عن الحالة في هذا البلد الشقيق أن حكومة نيكاراغوا ما برحت تتخذ، وقد تسلمت برؤيا طويلة الأجل وبمساندة عامة من مختلف قطاعات المجتمع المدني، التدابير الضرورية، في مختلف مجالات الأنشطة الحكومية، لتحقيق التنمية المستدامة للسكان بهدف التخفيف من عواقب الحرب الأهلية الطويلة التي عانت منها والآثار السلبية المتخلفة عن الكوارث الطبيعية التي تصيب تلك الدولة، لسوء الحظ، بصورة منتظمة.

وفي هذا الصدد، نهنئ منظومة الأمم المتحدة على العمل الذي أنجزته في نيكاراغوا. كما نرحب بجهود وإنجازات حكومة ذلك البلد الشقيق الرامية إلى تحقيق الرسوخ الديمقراطي وتحديث الدولة وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وذلك وفق ما لاحظه تقرير الأمين العام. إلا أنه لا بد للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لمعالجة هذه الحالة الطارئة التي استجدت بفعل الآثار المدمرة للإعصار ميتش، الذي عطل جميع الخطط الإنمائية لشتى بلدان أمريكا الوسطى، بما فيها هندوراس ونيكاراغوا، وهما البلدان الأشد تضررا من الإعصار. وستلزم جهود منسقة يبذلها المجتمع الدولي على مدى سنوات عديدة لإصلاح المناطق المتضررة من تلك الكارثة الطبيعية. ووفقا للتنبؤات الرسمية لوكالة الصحافة الدولية، ستلزم ٣٠ سنة لإعادة بناء الهياكل الأساسية المدمرة وتعويض الخسائر الاقتصادية التي سببها الإعصار.

وحسبما جاء في تقرير الأمين العام بشأن هذه المسألة،

> "يتصاعد عدد حالات الطوارئ البيئية وحجمها في أنحاء مختلفة من العالم بمعدل يثير الفزع" (A/53/139، فقرة ٥٣)

ولا بد من تعزيز جهود الأمم المتحدة للتصدي لحالات الطوارئ هذه. وينبغي اتخاذ تدابير ملموسة من بينها إيجاد تعاون وثيق بين إدارات المنظومة ووكالاتها التي تعنى بالمساعدات الإنسانية.

وفي هذا الصدد، اسمحوا لي أن أشير إلى أن الجمعية العامة تطلب من الأمين العام في القرار ٥٢/٢٠٠ وفي مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.2/53/L.30 بشأن

التعاون الدولي للتخفيف من أثر ظاهرة النينيو أن يقدم توصيات تتناول كيفية معالجة الأمم المتحدة لمسألتي التخفيف من حدة الكوارث الطبيعية، مع مراعاة الدروس المستفادة وجعل الإنذار المبكر عنصرا أساسيا في الاستراتيجيات التي توضع مستقبلا للتخفيف من حدة الكوارث الطبيعية.

وفي هذا الصدد، نرحب بجهود السيد سيرجيو فييرا دي ميلو، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ التي تحظى بتأييدنا التام.

وتعتقد بلدان مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أنه يجب أن يكون تحت تصرف المجتمع الدولي نظام فعال للتخفيف من آثار الكوارث الطبيعية في الألفية المقبلة. ويجب أن يكون هذا النظام متعدد القطاعات ومشتركا بين الوكالات وأن يكون مرتبطا بالبند المتعلق بالبيئة والتنمية المستدامة.

وأخيرا، تود مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أن تؤيد الإعلان المشترك الذي اعتمده الاجتماع الاستثنائي لرؤساء دول أمريكا الوسطى المعقود في كومالابا بالسلفادور في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر. وذلك الإعلان يتضمن نداء إلى المجتمع الدولي للمساعدة في إصلاح المناطق الشاسعة المتضررة من الإعصار، ويعرب عن التضامن مع شعوب وحكومات هذه البلدان التي يلزمها أن تتذرع بما عرفت به شدة البأس والعزيمة لكي تخفف من آثار هذه الظاهرة الطبيعية.

ولهذه الأسباب، نأمل أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

السيدة أوسودي (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد أدى خروج ليبريا من سنوات الصراع الأهلي السبع إلى تحول اهتمام هذه الهيئة من المساعدة الغوثية إلى المساعدة الإنمائية. ومما يلفت النظر أن مساعدة المجتمع الدولي هذه ستكون عونا على بناء قدرات السلطات الليبرية لتولي المسؤولية التامة عن برنامج التعمير. وبينما نتداول بشأن البند ٢٠ (ب) من جدول الأعمال، نود أن نعرب للأمين العام عن امتناننا لتقديره الوارد في الوثيقة A/53/377، الذي نؤيده كل التأييد.

والبيئة السياسية والإدارية في البلد ليست متقلبة ومجزأة حسبما قد يتصور البعض. إلا أن الفقر موجود على نطاق واسع في ليبريا، مثلما هو الحال في البلدان النامية كافة، وتوجد حوادث انتهاك لحقوق الإنسان لا تعاقب الحكومة مرتكبيها. وتسعى حكومة ليبريا جاهدة إلى معالجة معضلة تهيئة بيئة تمكينية للحكم الصالح وإعادة تعريف دور الحكومة الوطنية في مجتمع متنوع إثنيا، بينما تواجهها في الداخل والخارج مطالب تفوق الطاقة. ولذلك، نناشد المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة التقنية إلى ليبريا لدعم جهودها الرامية إلى إعادة بناء البلد، بحيث تكمل هذه المساعدة خبرات ودراية الليبريين أنفسهم.

واسمحوا لي أن أدلي ببضع ملاحظات على التقرير، فقد أغفل ذكر مؤتمر المصالحة الوطنية الذي عقد في تموز/يوليه عام ١٩٩٨ واستغرق شهرا. وقد اشترك في ذلك المؤتمر ليبريون من الداخل والخارج، فضلا عن ضيوف أجانب. وخلال ذلك الحوار الوطني، انصب التشديد على التعددية السياسية، والانضباط والمساءلة في الشؤون المالية، وحماية البيئة، والعمل على التوصل إلى حل دائم لمشاكلنا. ولم تفرض قيود على ذلك الحوار، الذي وفر الأساس لقرارات وتوصيات، تعهدت الحكومة بتنفيذها كعناصر أساسية في استراتيجيتها العامة الرامية إلى إعادة بناء البلد. وحسبما جاء في التقرير،

> "وعلى العموم، فإن المساعدات الدولية يجري تسليمها وإعادة تشكيلها بحيث تعمل كوسيلة لتحقيق المصالحة وإعادة الإدماج والتقدم الاقتصادي العام". (A/53/377، فقرة ١١)

وهناك نقطة أخرى مغفلة ذات أهمية حاسمة بالنسبة لبلدي وهي تسريح المحاربين السابقين. وقد ذكرنا المجتمع الدولي في كل فرصة أتيحت لنا بأن تسريح المحاربين السابقين لم يكن كافيا. واسمحوا لي أن أقتبس بشيء من التطويل جزءا من بيان أدلى به ليونارد كابونغو، رئيس وحدة الدروس المستفادة في الأمم المتحدة في حلقة العمل الدولية الثالثة، التي عقدت في برلين في الفترة من ٢ إلى ٤ تموز/يوليه ١٩٩٨. وتوضح هذه الكلمات بجلاء هذه المسألة التي لم تحل.

> "إن فريق الرصد التابع للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في ليبريا

ركزا على نزع السلاح وليس على التسريح أو إعادة الإدماج."

"أولا، لم يسرح الجنوب. وثانيا، ركزت الأمم المتحدة في المقام الأول على نزع السلاح لأغراض الانتخابات وليس على نزع السلاح من أجل السلام بعد الانتخابات. وقد أرادت الأمم المتحدة أن تنسحب من ليبريا بعد الانتخابات بشهرين فقط. وهنا كان يكمن خطر في أن المحاربين السابقين، إذا لم ينزع سلاحهم ويعاد إدماجهم، فإن كل جهد نزع السلاح الذي بذل قبل الانتخابات سيصبح عديم الفعالية بعدها. إن تعريف إعادة الإدماج هو أن العملية تنتهي عندما يستقر المحارب السابق في المجتمع المحلي الذي يختاره ويبدأ العمل في نشاط مدر للدخل. وهذا ما لم يفعله المجتمع الدولي في ليبريا. وقد كان من نواحي الضعف أن الاهتمام الكبير الذي أبداه المجتمع الدولي بليبريا قبل الانتخابات، قد توقف بعدها. وقد تعلمنا من هذا الخطأ وقمنا بعملنا على نحو أفضل في سلافونيا الشرقية".

إن حكومة ليبريا تعرب عن تقديرها وامتنانها لمنظومة الأمم المتحدة، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي، ومؤسسات بريتون وودز، والمنظمات غير الحكومية، على المساهمة القيمة التي تقدموا بها والتي تمثلت في وضع برنامج الإنعاش الوطني المتعدد الأوجه. وبالفعل، مكنت مساعدتهم الحكومة من عرض مجموعة تدابير إنعاشية أكثر تركيزا وشاملة لمؤتمر المانحين المعقود في باريس يوم ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٨. وعلاوة على ذلك، تظل حكومة ليبريا ممتنة أبدا للحكومات والوكالات المانحة التي تعهدت بتقديم المساعدة لتمويل المرحلة الأولى من برنامج السنتين. ونحن نناشد من لم يفوا بالتزاماتهم أن يفعلوا ذلك قبل بدء المرحلة الثانية. وفي غضون ذلك، تتطلع حكومة ليبريا قدما إلى استقبال بعثة المانحين المتعددين لإجراء تقييم لمتطلبات المرحلة الثانية.

ومع تكرار الإعراب عن التزام الحكومة الليبرية الحقيقي والثابت بالمصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي من خلال المراعاة الصارمة لسيادة القانون وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، أود أن أناشد المجتمع الدولي إظهار المزيد من التفهم لظروف ما بعد النزاع السائدة في ليبريا وأن يقدم أقصى ما في وسعه من دعم للحكومة في سعيها إلى توطيد دعائم السلام والديمقراطية في البلد.

وأخيرا، نرجو أن تعتمد الجمعية العامة بالإجماع، كما حدث في الماضي، مشروع القرار A/53/L.36، المعنون "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها"، والذي عرضه هذا الصباح الممثل الدائم للسودان بصفته رئيسا للمجموعة الأفريقية.

السيد جيكوب (إسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في الفترة الأخيرة، حدث تحسن كبير في الاقتصاد الفلسطيني. ويظهر عدد من المؤشرات الاقتصادية حدوث تحسن ملحوظ في الأوضاع الاقتصادية للسلطة الفلسطينية في عام ١٩٩٧ مقارنة بعام ١٩٩٦، وأن هذا التحسن استمر في عام ١٩٩٨. وقد يعزى النمو الاقتصادي إلى الهدوء النسبي. من بين عوامل أخرى، الذي ساد خلال تلك الفترة، مما يؤيد الرأي القائل بأن مناخ الأمن والاستقرار السياسي يؤدي إلى تعزيز الاقتصاد الفلسطيني. ورغم أنه تعين، عقب سلسلة التفجيرات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في إسرائيل، القيام بعدد من إجراءات الإغلاق المحدودة، فإنه يجدر بالملاحظة أنه في النصف الأول من هذه السنة لم تكن هناك إغلاقات أمنية للضفة الغربية وغزة، مقارنة بالإغلاقات التي دامت ٦٣ يوما في عام ١٩٩٧ و ٩٢ يوما في عام ١٩٩٦.

إن اتجاه النمو الإيجابي في العمالة ونشاط القطاع الخاص ورد مفصلا في آخر تقرير - عن فصل الخريف لهذه السنة - قدمه منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة. وقد لاحظ التقرير جملة اتجاهات من بينها أنه في النصف الأول من عام ١٩٩٨، كانت هناك زيادة بنسبة ٣٣ في المائة في عدد المستخدمين الفلسطينيين العاملين في إسرائيل، مقارنة بالسنة الماضية. واقترن ذلك بانخفاض بنسبة ٢٠,٦ في المائة في معدل البطالة الفلسطيني. ويبرز التقرير أيضا توسع الاستثمار الخاص، الذي يدل عليه النمو الذي بلغت نسبته ١٤ في المائة في قطاع البناء، والزيادة بنسبة ١٢ في المائة في تسجيل الشركات الجديدة والزيادة بنسبة ٢٥ في المائة في القروض التي تلقاها أصحاب الأعمال الفلسطينيين.

ويمثل الدخل الناجم عن العمالة داخل إسرائيل عنصرا هاما للغاية في الدخل العام للقوى العاملة الفلسطينية - حيث تتراوح نسبته من ٣٠ إلى ٤٠ في

المائة. وقد حدث منذ بعض الوقت اتجاه صاعد مستمر في عدد العمال الذين يعملون لدى إسرائيليين. وفي حين أن كان متوسط عدد الفلسطينيين العاملين لدى إسرائيليين ٠٠٠ ٣٩ في عام ١٩٩٦، زاد ذلك الرقم إلى ٠٠٠ ٤٧ في عام ١٩٩٧، وهو الآن زهاء ٠٠٠ ٦٠. ومن هؤلاء، يعمل ٠٠٠ ١٣ تقريبا لدى إسرائيليين داخل الضفة الغربية وغزة وفي المناطق الصناعية الجديدة.

إضافة إلى ذلك، يعمل عشرات الآلاف من العمال في إسرائيل بدون تصاريح، وبذا فإن جملة قوة العمل الفلسطينية في إسرائيل تقدر برقم يتراوح من ٠٠٠ ١٠٠ إلى ٠٠٠ ١١٠ فرد. وقد تجاوز عدد العاملين في إسرائيل في عام ١٩٩٧ توقعات صندوق النقد الدولي ووزارة المالية في السلطة الفلسطينية. إن النمو الحثيث في قوة العمل الفلسطينية يكتسي أهمية أكبر عند النظر إليه في سياق التباطؤ الذي يشهده الاقتصاد الإسرائيلي وارتفاع البطالة في أوساط الإسرائيليين ويمكن أن يعزى هذا النمو في عدد العمال الفلسطينيين إلى عدد من الخطوات التي اتخذتها إسرائيل، كان بعضها بالتعاون مع السلطة الفلسطينية.

وتمثلت إحدى هذه الخطوات في إلغاء نظام الحصص. فلم يعد عدد المستخدمين الفلسطينيين الذين يدخلون إسرائيل محددا بنظام حصص صارم. وذلك العدد تحدده اليوم قوى السوق وحدها. وتمثلت خطوة أخرى في تخفيض العمر الأدنى للعمال إلى ٢٣ سنة. وفتح ذلك القرار باب سوق العمل الإسرائيلية أمام آلاف العمال الفلسطينيين الإضافيين. كذلك اعتمدت إسرائيل برنامجا للمبيت يسمح للعمال الفلسطينيين بقضاء الليل في إسرائيل، فانتفت بذلك الحاجة إلى قضاء عدة ساعات في الانتقال اليومي. ويشارك في هذا البرنامج اليوم زهاء ٠٠٠ ٥ عامل، وما فتئ عددهم يزداد.

وفيما يتعلق بالعمالة المستمرة، اعتمد برنامج يتيح لـ ٠٠٠ ٣٠ عامل فلسطيني بمواصلة دخول إسرائيل حتى خلال الأوقات التي تغلق فيها المناطق لأسباب أمنية.

وفي مجال تبادل العمال، تم ترتيب معارض للعمالة يقصد بها قيام اتصال بين العمال الفلسطينيين والمقاولين الإسرائيليين، وبسطت إجراءات التوظيف وبات البحث عن عمل أكثر تنظيما وكفاءة.

وفيما يتعلق بالمرونة في ساعات العمل، فقد زيد عدد الساعات التي يسمح خلالها للعمال بالبقاء في إسرائيل، واتخذت ترتيبات تتيح لهم العمل في نوبات

إن الخطوات المذكورة أعلاه قد أحدثت تحسنا كبيرا في العمالة. وقد اعترف بذلك ممثلون أجانب ومسؤولون في السلطة الفلسطينية على حد سواء، وذلك في الاجتماعات الأخيرة لمنتدى الدول المانحة.

وقد اتخذت إسرائيل أيضا عددا من الخطوات لتعزيز القطاع الخاص الفلسطيني، اعترافا بالدور المركزي الذي يضطلع به هذا القطاع في نمو الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة في المستقبل. وقد زيد عدد التجار من الضفة الغربية وغزة الذين منحوا تصاريح دخول إسرائيلية إلى ٠٠٠ ٢١ تاجر مقارنة بمتوسط بلغ ٣٧٤ ٦ تاجرا في عام ١٩٩٧ و ٤٢٠ ٣ تاجرا في عام ١٩٩٦. وبالإضافة إلى ذلك، تبذل إسرائيل جهدا منسقا مع السلطة الفلسطينية لزيادة عدد التصاريح التي تسمح للتجار الفلسطينيين بدخول إسرائيل بمركباتهم الأمر الذي يحسن قدرتهم على إنجاز أعمالهم إلى حد كبير. وفي الآونة الأخيرة عقد عدد من الاجتماعات بين إسرائيل ورجال أعمال من إسرائيل وفلسطينيين بغية قيام علاقة عمل بين مجتمعي الأعمال التجارية المحليين.

وتجد الزيادة المستمرة في نطاق التجارة تعبيرا عنها أيضا في عدد الشاحنات العابرة التي يصل عددها اليوم إلى حوالي ٠٠٠ ١٦ شاحنة شهريا. وهذا العدد يمثل نشاطا قياسيا. ومن الأمور اللافتة للانتباه كذلك الزيادة التي طرأت على الصادرات الفلسطينية من المنتوجات الزراعية بنسبة مئوية ذات رقمين في موسم ١٩٩٧-١٩٩٦، مقارنة بموسم ١٩٩٥-١٩٩٦.

وثمة فكرة مبتكرة أخرى لتشجيع نمو الاقتصاد الفلسطيني هي إنشاء عدد من المناطق الصناعية. وهدف هذه المبادرة هو إتاحة فرص العمالة على طول الخط الفاصل بين إسرائيل والمناطق الخاضعة للولاية الفلسطينية. والقصد من هذه المواقع أيضا أن تكون وسيلة لتطوير هيكل أساسي صناعي وتشجيع التعاون الاقتصادي الإسرائيلي - الفلسطيني.

وتواصل إسرائيل الترويج للمنطقة الصناعية في غزة، وهي حاليا في المراحل النهائية من التشييد. ومن

المقرر أن توفر هذه المنطقة الصناعية قرابة ٢٠ ٠٠٠ وظيفة خلال السنة الأولى من عملها. وسيوفر المشروع لدى إنجازه عددا من الوظائف يصل إلى ٥٠ ٠٠٠ وظيفة مباشرة وغير مباشرة. ويشمل دور إسرائيل جملة أمور منها ربط الهيكل الأساسي، وإنشاء محطة تحميل جديدة حديثة تشغلها سلطة الموانئ الإسرائيلية.

وبالإضافة إلى ذلك، يجري الاضطلاع بأنشطة إعلامية ترمي إلى تشجيع رجال الأعمال الإسرائيليين على الاستثمار في منطقة غزة الصناعية. فعلى سبيل المثال، ستوفر الحكومة الإسرائيلية للمستثمرين الإسرائيليين بوالص تأمين ضد الأخطار للاستثمارات تصل قيمتها إلى ٥٠ مليون دولار. ويجري بانتظام عقد اجتماعات والقيام بزيارات وإقامة حلقات دراسية لتعزيز الاستثمار والتعاون.

إن الخطوات المذكورة أعلاه أسفرت عن زيادة كبيرة في النشاط الاقتصادي يمكن ملاحظتها في تزايد تحويل الأموال من إسرائيل إلى السلطة الفلسطينية. ففي عام ١٩٩٧، حولت إسرائيل قرابة ٥٤٠ مليون دولار إلى السلطة الفلسطينية بمثابة ضرائب على الواردات، وتسويات ضريبة القيمة المضافة، وضرائب الوقود، وضرائب الدخل وضرائب الصحة. ومقارنة بمبلغ ٤٣٦ مليون دولار في عام ١٩٩٦، فإن هذا يمثل زيادة نسبتها ٢٦ في المائة. وينبغي أن يذكر أن هذه الأموال تشكل نسبة ٦٣ في المائة من ميزانية السلطة الفلسطينية. وفي الثلث الأول من عام ١٩٩٨، حولت إسرائيل حوالي ١٨٢ مليون دولار. وعلى العموم، فإن إجمالي الأموال المحولة عام ١٩٩٤ يفوق ١,٥ بليون دولار.

إن مذكرة نهر واي التي وقعت عليها إسرائيل والفلسطينيون مؤخرا تتضمن أحكاما رئيسية لتوطيد التعزيز المتواصل للاقتصاد الفلسطيني. وتسجل المذكرة أن الطرفين أبرما ترتيبات تسمح بافتتاح المنطقة الصناعية في غزة، وبتشغيل المطار الدولي في قطاع غزة. ويلتزم الجانبان بتجديد المفاوضات المتعلقة بالممر الآمن فورا، بهدف تنفيذ الممر الآمن بين الضفة الغربية وقطاع غزة، على أساس جزئي على الأقل، خلال أسبوع واحد من بدء نفاذ المذكرة. وفيما يتعلق بميناء غزة البحري، يتعهد الطرفان بالعمل على التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة في غضون ٦٠ يوما.

واعترافا بأهمية تعزيز التنمية الاقتصادية، يوافق الطرفان على إعادة تنشيط جميع اللجان الدائمة التي أنشأها الاتفاق المؤقت. وسيقومان أيضا بإجراء حوار اقتصادي استراتيجي، لإنشاء لجنة خاصة لتوسيع علاقاتهما الاقتصادية. ويوافق الطرفان، في الوقت نفسه، على الاتصال بصورة مشتركة بمجتمع المانحين سعيا إلى تحقيق مستويات معززة من المساعدة. وعقب التوقيع على المذكرة، وتمشيا معها، عقد المدير العام لوزارة المالية الإسرائيلية، السيد بن زيون زيلبيرفارب والمستشار الاقتصادي لرئيس السلطة الفلسطينية، محمد رشيد، اجتماعا في رام الله بتاريخ ٢ تشرين الثاني/نوفمبر في إطار اللجنة الاقتصادية المشتركة الإسرائيلية الفلسطينية، بغية تجديد العمل الهام الذي تقوم به تلك الهيئة.

أما المزايا الاقتصادية التي يحصل عليها الفلسطينيون من جراء مذكرة نهر واي فبعيدة الأثر. واسمحوا لي بأن أقدم بعض الأمثلة. إن المطار الدولي في غزة سيوفر الخدمات للسياح والزوار والمستوردين والمصدرين الفلسطينيين، مما يهيئ دعما هاما للاقتصاد والممر الآمن بين جزأي السلطة الفلسطينية سيمكن، بمرور الزمن، من التدفق الحر للأعمال ورؤوس الأموال والاستثمارات بين الضفة الغربية وغزة.

وستعزز المناطق الصناعية قدرة الفلسطينيين في التكنولوجيا المتطورة التي بدأت تزدهر الآن. وسيوفر الميناء البحري في غزة شعورا بالاستقلال الاقتصادي، في حين أن أعمال البناء في الميناء ستوفر عمالة محلية لعشرات العمال الفلسطينيين.

إن التنفيذ السلس لاتفاق واي يجلب معه وعودا بمساعدات اقتصادية دولية إضافية إلى الفلسطينيين بما مجموعه مئات ملايين الدولارات.

وتواصل إسرائيل بذل جهد كبير من أجل تحسين حالة الاقتصاد الفلسطيني، اعترافا بأن هذا من المصلحة الإسرائيلية - الفلسطينية الهامة المشتركة. ومع ذلك، من الواضح أن التقدم يعتمد، أولا وقبل كل شيء، على حالة أمنية مستقرة، فضلا عن التعاون مع الفلسطينيين ومع المجتمع الدولي.

وفي هذا السياق، من المناسب أن تتصرف جميع الأطراف بطريقة تعزز التعاون بين الإسرائيليين

والفلسطينيين في المجال الاقتصادي، وألا تضحي بالمصالح الاقتصادية الهامة على حساب الاعتبارات السياسية.

لقد سعيت في هذه الكلمة إلى أن أعدد بعض عناصر التعاون الاقتصادي بين إسرائيل والفلسطينيين، فضلا عن التدابير التي تتخذها إسرائيل من أجل المساعدة على تعزيز الاقتصاد الفلسطيني. والنشاط الاقتصادي في غزة والضفة الغربية آخذ في التزايد، والأمل معقود على أن تؤدي الحالة الأمنية المستقرة، والجهود المشتركة لتشجيع الاستثمارات، وإنشاء الوظائف، والزيادة في التجارة، أن تؤدي كلها معا إلى زيادة الاتجاه الحالي الصاعد للاقتصاد الفلسطيني.

وأخيرا، فإن الاقتصاد الفلسطيني المزدهر جيد لإسرائيل أيضا، حيث أنه يشكل أساسا هاما لتحقيق مصالحة ثابتة وشاملة ودائمة في منطقتنا بأسرها.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا للمقرر الذي اتخذناه في جلستنا المعقودة صباح هذا اليوم، أعطي الكلمة للمراقب عن سويسرا.

السيد ستيهيلن (سويسرا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ترحب سويسرا بالتقدم الذي أحرز منذ إنشاء مكتب تنسيق المساعدة الإنسانية وتعيين السيد سيرجيو فييرا دي ميللو. وإصلاح القطاع الإنساني يسير بالتأكيد على الطريق السليم فمكتب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ في جنيف يعمل على قدم وساق ويبدو أنه وجد مكانته الملائمة.

وترحب سويسرا أيضا بعقد أول جزء مخصص للشؤون الإنسانية أثناء دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية في تموز/يوليه الماضي. وفي حين لا يزال بالإمكان إجراء بعض التحسين، إلا أنه ينبغي بالتأكيد الإبقاء على شكله الحالي ومتابعة العملية. وأثناء اجتماع ذلك الجزء، اقترحت سويسرا إجراء مقارنة بين مختلف أنواع التنسيق في الميدان من أجل تقييم فوائدها النسبية في الظروف المحددة لأزمة معينة. ونأمل في أن تأخذ هذه الدراسة في الاعتبار دوري كل من المنسق المقيم والممثل الخاص للأمين العام من أجل تحديد مدى ما يمكن فيه لهذه المهام أن تعزز على أفضل وجه العمل الإنساني في الميدان.

إن أمن موظفي المساعدات الإنسانية في الميدان ما زال مسألة تثير القلق. وفيما يتجاوز حياة موظفي المساعدة الإنسانية وسلامتهم الجسدية، فإن العمل الإنساني في حد ذاته - أي تقديم المساعدة للضحايا وحمايتهم - بات عرضة للخطر. وفي حين أن المسؤولية عن منع هذه الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي تقع أولا وبصورة واضحة على عاتق الدول التي يجري في أراضيها هذا النشاط الإنساني، فإن مما لا مجال لإنكاره أن تحسين التنسيق بين المنظمات الإنسانية، وبخاصة بينها وبين الهيئات السياسية أو العسكرية، من شأنه أن يخفف من الخطر الذي يتعرض له العاملون في تقديم المساعدة الإنسانية. والخيارات التي درست في سياق المناقشة الرسمية التي عقدها مؤخرا مجلس الأمن مع المفوضة السامية لشؤون اللاجئين خطوة في الاتجاه الصحيح. فالتحديد الدقيق لمسؤولية كل فرد، وصياغة مدونة سلوك والاحترام الصارم في مجال العمل الإنساني للحياد والنزاهة يجب أن تكون القواسم المشتركة لهذا العمل. وعلاوة على ذلك، فإن الترتيبات المحلية مع أطراف الصراع يمكن أحيانا أن تضمن على أفضل وجه أمن الموظفين في الميدان.

وفي مجال الجزاءات، يغتنم وفد بلادي هذه المناسبة لكي يذكر بالمبادئ الأساسية التي نعتقد بأنها ينبغي أن تحكم أي نظام للجزاءات. أولا، أن المساعدة الإنسانية بحكم طابعها ووظيفتها لا يمكن أن تخضع لمشروطية سياسية. وثانيا، ينبغي عدم استخدام الجزاءات الاقتصادية لمعاقبة الدول، بل على النقيض من ذلك، ينبغي أن تستخدم لتشجيع الدول على تغيير سلوكها حالما تستنفذ سائر وسائل الاقناع بالطرق السلمية. وثالثا، ينبغي أن تصاغ الجزاءات بطريقة تستهدف التخفيف إلى أدنى حد من أي أثر إنساني سلبي يترتب على السكان المدنيين. وأخيرا، ينبغي أن تصمم الجزاءات في جو من الشفافية والصرامة المنهجية. ويجب أن تنفذ في إطار يخضع لتوجيه مجلس الأمن وأن تقيم على أساس منتظم بهدف إجراء التصحيحات الضرورية.

وأخيرا، فإن الآثار المدمرة المترتبة على الألغام الأرضية المضادة للأفراد لا تزال تشكل مسألة تثير قلق بلادي. ومع ترحيبنا باعتماد اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام ولكون أن التصديقات اللازمة قد تحققت بصورة سريعة، فإننا سنظل نعالج مسائل تنفيذها لفترة قادمة من الزمن. وفي هذا السياق، فإن تنسيق العمل على إزالة

الألغام، وتبادل المعلومات وتقديم المساعدة إلى الضحايا تظل مسائل ذات أولوية بالنسبة لسويسرا. وانطلاقا من هذه الروح، أنشأت سويسرا في جنيف المركز الدولي المعني بإزالة الألغام للأغراض الإنسانية. والهدفان الرئيسيان لهذا المركز يتمثلان في الإسهام في تطوير استراتيجية تعاونية متسقة بشأن العمل في مجال الألغام وفي تعزيز دور الأمم المتحدة، وبخاصة دعم العمل المتعلق بالألغام الذي تضطلع به إدارة عمليات حفظ السلام والتي تتولى مهمة مركز التنسيق للعمل المتعلق بالألغام في الأمم المتحدة.

وبدعم من الأمم المتحدة والوكالات الأخرى، اقترحت سويسرا وضع إطار نظري للمساعدة المقدمة إلى ضحايا الألغام. وهذا الإطار، الذي تم الإعراب عنه في بيان بيرن، يدعو إلى اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار جميع العناصر التي تنطوي عليها هذه المشكلة: أي الأفراد والمجتمعات المحلية والمجتمعات. ويعكس البيان استحسان دمج المساعدة المقدمة إلى الضحايا في سياسة صحية شاملة. ويهدف البيان أيضا إلى إنشاء ائتلاف من الدول المانحة لدعم هذه المبادرة. ويناشد الحكومات، والهيئات الحكومية والوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية أن تنضم إلى هذه المبادرة. وبدأت العملية بعقد حلقتين دراسيتين في آسيا وأفريقيا وينبغي أن تؤدي إلى عقد ندوة في سويسرا في بداية العام القادم لتحديد الدروس المستقاة وأفضل الممارسات في تقديم المساعدة للضحايا. ولذا فإن وفد بلادي يدعو جميع الأطراف المعنية إلى تأييد هذه المبادرة.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٥/٦ المؤرخ ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، أعطي الكلمة للمراقب عن لجنة الصليب الأحمر الدولية.

السيد جونود (لجنة الصليب الأحمر الدولية) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تظل مسألة تنسيق الشؤون الإنسانية ذات أهمية قصوى إذا أردنا مواءمة جهودنا، وتجنب الازدواجية في العمل والتنظيم الدقيق لمختلف أنواع الأنشطة مع مرور الوقت، في بيئة كثيرة التقلب. وهناك جانبان من جهد التنسيق هذا يستحقان دراسة أدق: آليات التنسيق والتشاور من ناحية، ومواءمة النهج الإنسانية من ناحية أخرى.

وفيما يتعلق بآليات التنسيق والتشاور، فإننا نرحب ترحيبا قويا بإنشاء آليات تنسيق دائمة وكذلك آليات تنسيق مخصصة الغرض ذات قاعدة ميدانية، وهو ما قد أصبح ممارسة منتظمة إبان السنوات الخمس الماضية.

ويؤدي مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، في ظل رئاسته الحالية النشطة، دورا رئيسيا في النهوض بالتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وفيما يتجاوزها. أما لجنة الصليب الأحمر الدولية، بوصفها مدعوة دائمة للجنة الاستشارية الدائمة المشتركة بين الوكالات وفريقها العامل وبوصفها مشاركة في العديد من المحافل التشغيلية أو المشروعات المتصلة بالتنسيق، تعرب عن آرائها بشأن المسائل الإنسانية وتتشاطر المعلومات المتعلقة بعملياتها. وعلى المستوى الميداني، تسهم بصورة نشطة في جهود التنسيق المشتركة بين الوكالات بقيادة الأمم المتحدة وتؤيد الترتيبات المخصصة التي صممت لمراعاة الظروف المتغيرة بسرعة.

إن مشاركة لجنة الصليب الأحمر الدولية في هذه الآليات تدفعها رغبتها في تحقيق أكبر قدر ممكن من التكامل بين جهودها وجهود الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وهي، من ناحية أخرى، مصممة على الوفاء بدورها المحدد، الذي نصت عليه معاهدات جنيف، كوسيط مستقل ومحايد في حالات النزاع المسلح.

وتقيم لجنة الصليب الأحمر الدولية كذلك حوارا ثنائيا مع العديد من وكالات الأمم المتحدة وهيئاتها، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، ومكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، فضلا عن بعض كبريات المنظمات غير الحكومية المعنية بحالات الطوارئ أو الدعوة للقضايا الإنسانية.

وفي إطار الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر، كان اعتماد اتفاق اشبيلية في أواخر السنة الماضية، والذي يحدد الأدوار الخاصة لعناصر الحركة في مختلف أنواع الحالات، تطورا هاما في مجال التنسيق. ويسند اتفاق اشبيلية للجنة الصليب الأحمر الدولية دور الوكالة الرائدة داخل الحركة في حالات الصراع المسلح أو النزاعات الداخلية و نتائجها المباشرة، ويعهد إلى الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر بالدور القيادي في حالات الكوارث الطبيعية والتكنولوجية

وغيرها من حالات الطوارئ التي تحدث في أوقات السلم، وتتطلب موارد تفوق ما يتوفر للجمعية الوطنية ذات الصلة. وفي بعض الحالات، حيث تضطلع لجنة الصليب الأحمر الدولية بدور الوكالة الرائدة، تشكل الأنشطة التي تقوم بها الجمعيات المحلية و/أو الأجنبية للصليب الأحمر والهلال الأحمر تكملة لا تقدر بثمن لجهود اللجنة الدولية.

وفيما يتعلق بالمنظمات غير الحكومية، فقد أعلنت لجنة الصليب الأحمر الدولية عن رغبتها في الاضطلاع بالتنسيق الميداني في سياقات معينة، على أساس عملي وطوعي ودون مساس بولايتها المحددة، وخاصة عندما تكون هي بحكم الواقع المنظمة الإنسانية الرئيسية الموجودة في الميدان.

وتتعلق نقطتنا الثانية بتنسيق النهج الإنسانية. فالعمل الإنساني يتعامل مع قضايا تتعلق بحياة أو موت ملايين من البشر، ولكنه لا يزال واحدا من أقل مجالات الأنشطة تنظيما في العالم. وهو يتطلب تخطيطا سليما وإدارة محترفة، وتقييما مستمرا وتقديرا لأثره. وعلى المنظمات الإنسانية المشاركة في عمليات الطوارئ أن تدرك ما يقوم من ترابط فيما بينها. فالسلوك غير اللائق والافتقار إلى الانضباط المهني من جانب بعض المنظمات يمكن أن يؤثر سلبيا على الجهود التي تضطلع بها منظمات أخرى. ويمكن أن يؤدي هذا أيضا إلى انخفاض خطير في مستويات الأداء في العمل الإنساني. وإدراك تلك الضرورة هو الذي حدا مؤخرا بلجنة الصليب الأحمر الدولية إلى اعتماد تدابير مراقبة النوعية لأنشطتها والأخذ بطريقة جديدة لتحديد اهدافها التنفيذية، مما يسمح بتقييم أكثر دقة لإنجازاتها التنفيذية.

ووجود فهم مشترك للعمليات، واتباع نهج إنساني متناسق، أمران يتسمان بأهمية حيوية خاصة لحماية الفئات الضعيفة، سواء أكانت من الأشخاص المشردين داخليا، أو اللاجئين، أو السجناء، فضلا عن أمن العاملين في الحقل الإنساني. ويبدو الآن أن هناك وعيا متزايدا بأن هذه القضية الأخيرة تعني الجميع وتتطلب نهجا منسقا. وهكذا، فإنه عقب مأساة مقتل أربعة من العاملين في بعثة مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان، في تموز/يوليه الماضي، أخذت لجنة الصليب الأحمر الدولية بزمام المبادرة ونسقت استراتيجية لتبادل المعلومات مع الوكالات الإنسانية الأخرى والممثل الخاص للأمين العام. وتهدف هذه الاستراتيجية أيضا إلى تعريف الحد الأدنى من الأحوال الأمنية المطلوب توفره للقيام بالمهام الإنسانية، والأحوال التي تقتضي توقف الوكالات الإنسانية عن العمل. وعليه، فإن التنسيق في هذا الميدان، يعني تشكيل جبهة مشتركة توفر تأثيرا متزايدا عندما تعرض الفصائل المتحاربة أو العناصر الفالتة أمن العاملين في الحقل الإنساني للخطر.

وكذلك فإن الحاجة إلى تحديد معايير ومبادئ مشتركة تنطبق أيضا على أنواع معينة من الأنشطة الإنسانية. فقد نشأت صعوبات، على سبيل المثال، في برنامج مساعدة الأطفال القصر الذين لا يصحبهم راشدون في منطقة البحيرات الأفريقية الكبرى، حيث أن للمنظمات الإنسانية تعريفات مختلفة للأطفال المؤهلين وغير المؤهلين. وهناك أيضا في كثير من الأحيان حاجة إلى تحديد سياسات مشتركة عندما تتعرض حياة الضحايا للخطر. فإذا أخذنا على سبيل المثال مسألة اللاجئين أو المشردين داخليا، فقد ينشأ القلق عندما تقرر بعض المنظمات أو الهيئات السياسية أن عملية الإعادة إلى الوطن أو العودة قد أصبحت آمنة بينما يرى آخرون أن المخاطر لا تزال أكبر مما يمكن تجشمها.

ومن التحديات الكبرى الأخرى للتنسيق في المجال الإنساني كيفية إدارة عملية الانتقال من الإغاثة الطارئة إلى التعمير والتنمية. ففي حالات كثيرة لا تكون المكاسب المحرزة أثناء فترة تحقيق الاستقرار في حالة من حالات الطوارئ مصحوبة بقوة الدفع اللازمة لحفز عملية الانتعاش. وقد ظهر التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة المشاركة في هذه العملية كإحدى المسائل الرئيسية في مجال المعونة الإنسانية التي درسها محفل وولفسبيرغ الإنساني الثاني الذي نظمته لجنة الصليب الأحمر الدولية في حزيران/يونيه الماضي. وينبغي للمشاركين في تقديم المساعدة الإنسانية في حالات الطوارئ أن يُدخلوا منذ البداية البعد المتعلق بإعادة التأهيل في أنشطتهم وأن يقيموا صلة بالجهات الفاعلة في مجال التنمية. ويقتضي التنسيق مع المشاركين في إعادة التعمير حلولا ابتكارية على الصعيد المحلي ولا سيما في البلدان التي تتعاورها فترات من الصراع والسلام النسبي.

واسمحوا لي الآن أن أعلق بإيجاز على بعض التطورات الأخيرة. ففي أفغانستان، حيث لا تزال لجنة الصليب الأحمر الدولية تواصل القيام بواحدة من أكبر عملياتها، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الأفغانية، شرعت الأمم المتحدة في تنفيذ مشروع كبير في شكل

إطار استراتيجي. وبعد إجراء العديد من المشاورات، وضعت استراتيجية لتقديم المساعدة. وشاركت لجنة الصليب الأحمر في تلك العملية، إلى جانب وكالات الأمم المتحدة وبرامجها، والبنك الدولي والدول المانحة، وكذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في البلد من أفغانية وأجنبية. غير أن تفاصيل المفهوم لا تزال بحاجة إلى إيضاح. فليس واضحا، على سبيل المثال، إلى أي مدى ترتبط استراتيجية المساعدة هذه بالإطار السياسي العام للمشروع. ومع أن لجنة الصليب الأحمر تؤيد نهج البرمجة المشتركة القائم على المبادئ، فإنها تظل حذرة حيال محاولات جعل المساعدة الإنسانية مشروطة بتحقيق أهداف سياسية.

ومن التطورات الأخرى التي نرحب بها زيادة الاهتمام بحقوق الإنسان. وقد تبين للجنة الصليب الأحمر الدولية أنه من أجل ضمان الحماية والمساعدة الكافيتين للضحايا في الحالات المتفاقمة للعنف المسلح، لابد من تركيز الاهتمام على كل العناصر الفاعلة، ولهذا فإن القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان كليهما يدخلان في الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة في تدريب عناصر الشرطة والأمن والقوات المسلحة. وفي هذا المجال، تعتبر لجنة الصليب الأحمر الارتباط مع منظمات حقوق الإنسان، ولا سيما مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، موضوعا رئيسيا وبارزا من موضوعات التنسيق.

إن اتفاقية أوتاوا التي تحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ومؤتمر روما الذي أدى إلى إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، وممارسة مجلس الأمن السارية حاليا للسماح باستثناءات للاعتبارات الإنسانية عند فرض الجزاءات، أمثلة مشجعة على الأثر الإيجابي الذي يمكن أن ينتج عن الدعوة الإنسانية المتضافرة أو رفع درجة الوعي.

وختاما، تود لجنة الصليب الأحمر الدولية أن تعيد تأكيد التزامها بتوطيد ثقافة حقيقية للتنسيق كتعبير أساسي عن التضامن الدولي.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وفقا لقرار الجمعية العامة ٢/٤٩ المؤرخ ١٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٤، أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر.

السيد بيدرسن (الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يرحب الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر مرة أخرى بهذه الفرصة للمشاركة بإبداء بضع ملاحظات حول هذا البند الهام من جدول الأعمال عن تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية.

وخلال هذا العقد من التغير السياسي والاقتصادي المضطرب، استوعبت ما تسمى بحالات الطوارئ المعقدة معظم طاقتنا الفكرية والعملية.

غير أننا بتركيزنا على هذه الكوارث الكبيرة قد نسينا على ما يبدو أن العمل الإنساني ليس قاصرا على ضحايا الحرب، واللاجئين والمشردين داخليا، ولا هو امتياز قاصر على الوكالات الدولية في الشمال. إن الروح الإنسانية هي عن تمكين جميع المتأثرين بكارثة وتوفير الخدمات لهم. وهذا يشمل ٦٥ مليونا من ضحايا الفيضانات و ٥٩ مليونا يسقطون ضحايا المجاعة المتأتية عن الجفاف في كل سنة في المتوسط. ومن خلال هذا المنظور العالمي، أود أن أشرك الجمعية في بعض شواغلنا الحالية وتكهناتنا بشأن مستقبل الاستجابة الإنسانية.

يسود الاتحاد قلق عميق بشأن الأنماط المتغيرة للكوارث اليوم. ونحن لا نزال نعمل مع اللاجئين، وضحايا الكوارث التكنولوجية والذين يضارون بسبب التغير الاقتصادي والاجتماعي السريع. لكن الصورة الشاملة تتغير بسرعة هذه الأيام. إن ضحايا الفيضان يشكلون قرابة ١٩ مليونا من المستفيدين الذين يساعدهم الاتحاد هذا العام. وهذا ليس نتيجة اختيار، وإنما نتيجة ضرورة. وعلى المستوى العالمي، فإن الكوارث الطبيعية مسؤولة عن حوالي ٨٠ في المائة من جميع الأفراد المتأثرين بالكوارث - بما في ذلك الحروب.

إن للكوارث الطبيعية الكبيرة نتائج هامة على قدرة الأفراد والمجتمعات على الإفلات من الفقر المدقع وقدرة البلدان على الاحتفاظ باتجاهات إنمائية إيجابية على المستوى الكلي. وهذا الأمر لم يعد اهتماما قاصرا على ما يسمى بالعالم الإنساني، ولكنه ينعكس في مداولات هيئات أكثر ارتباطا في العادة بالاقتصادات والتنمية، مثل مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وأحد الشواغل التي تناقش في هذا المحفل هو احتمال أن تكتسح الكوارث الطبيعية في الجنوب، بين عشية وضحاها، أوجه التقدم الاقتصادي المحققة في العقد الماضي، على النحو الذي بينته آثار الإعصار ميتش في أمريكا الوسطى.

هناك مثال آخر، إن الاضطراب السياسي والاجتماعي والاقتصادي في روسيا صاحبته طائفة من الكوارث الطبيعية: فيضانات في سيبريا، وحالات جفاف في الأورال، وحرائق غابات عبر مساحة كبيرة من البلد. وفقدت مساحات شاسعة من التربة الخصبة، مما ترتب عليه انخفاض ملحوظ في محصول هذا العام. وسيقل إنتاج الحبوب بنسبة ٢٥ في المائة عن العام الماضي. وهذه الأزمة الاقتصادية ستحول الشتاء الروسي القاسي المعتاد إلى كارثة.

إن ما نراه واقعا هو تعقد متزايد في القوى التي تقحم الناس في الكوارث وفي العناصر الفاعلة التي تشجعهم أو تساعدهم على حد سواء. وقدرة الدولة، في العديد من البلدان، آخذة في التغير. ونتيجة لذلك، أصبح دورها أقل فعلا وأكثر تيسيرا. وفي الوقت نفسه، فإن قطاع الشركات يقوم بدور أكبر في صياغة حياة الناس، ونطالب نحن، الوكالات الإنسانية، بتحمل جانب متزايد من عبء الاستجابة الإنسانية.

إن الزيادة التي لا يمكن تجنبها في تكرار وشدة الكوارث الطبيعية، التي بدأها بالفعل التغير المناخي وتعثر استخدام الأرض، إلى جانب اتجاهات اجتماعية - اقتصادية أخرى، قد تم تجاهلها إلى حد كبير في التحليل العالمي لآثار التغير المناخي.

إن الفيضانات الساحلية ستزداد. وستصبح الأعاصير أكثر تكرارا. وشبكات الأنهار الكبرى، مثل الإندوس والنيجر ستتعرض لتخفيضات كبيرة في تدفقاتها. وهذا كله يعني كوارث أكثر تكرارا وشدة.

إن المفاجآت غير السارة ستكثر. ولقد شهدنا بالفعل تغييرات في أنماط الأمراض مع انتقال حمى الوادي المتصدع التي تنتقل بين الأجناس، من الأغنام إلى الإنسان، حيث قتلت أكثر من ألف شخص في عدة أسابيع في كينيا.

وهذه التحولات تتبع تغييرات كبيرة في الطريقة التي تعمل بها الأنظمة الاقتصادية في العالم. ويبدو أن عولمة الاقتصاد، بينما تخلق الثراء، تحكم على أعداد كبيرة بالفقر. وكل حكومة تواجهها مشكلة توفير خدمات الرعاية الاجتماعية، من الرعاية الطبية إلى المعاشات التقاعدية، ومن هندسة منع الفيضانات إلى مخزونات الأمن الغذائي. وبدون هذه الوسائل الحمائية، ستتحول الكوارث الطبيعية إلى كوارث إنسانية.

إن الدول بحاجة إلى إعادة التفكير في الوسائل التي تمكنها من التغلب على أن تصبح عرضة للكوارث. وما فتئنا حتى الآن ننظر إلى الكوارث باعتبارها أحداثا تقع مرة واحدة وتحول أجزاء صغيرة من الاقتصاد بصفة مؤقتة عن طريق التنمية. إلا أن الكوارث في المستقبل ستغير طريق التنمية تغييرا تاما. فهندوراس، على سبيل المثال، قد تستغرق ثلاثين إلى أربعين عاما لإعادة بناء اقتصادها.

ما من مؤسسة، وما من دولة، يمكنها أن تخطط لجميع الطوارئ. ومن الضروري إيجاد الآليات التي تتيح لما يسمى بالعمل غير المخطط مواجهة الآثار الضارة للتغيير: العمل الذي يمكنه أن يتغلب على الغموض. ويمكنه أن ينظم محليا لمواجهة خصوصية كل حالة بينما توجهه مبادئ دولية تعترف بالإيمان بالقيمة والكرامة الكائنتين في جميع البشر وتؤكدهما.

وهذا يعني اعتمادا متزايدا على الهيئات المحلية غير الحكومية لتقديم المساعدة الفورية المناسبة في أوقات الكوارث المحلية والوطنية. إن الدعم المنتظم المستدام لتلك الهياكل المحلية، الممثلة بجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر الوطنية، هي وحدها التي ستكفل بقاء القدرة على الاستجابة للكوارث عندما تنشأ حاجة إليها.

أما على المستوى الدولي، فنحن بحاجة إلى إعادة تقييم كيفية الاستجابة للكوارث. وعلى وجه الخصوص، يجب تناول مسألة تأمين التمويل. إن الاستجابة الدولية للكوارث لا تزال تعتمد على التمويل الذاتي من قاعدة تمويل ضيقة نسبيا. والانفاق السنوي على الأنشطة الإنسانية الذي وصل ذروته في ١٩٩٤، وهبط الآن إلى حوالي ٣ بلايين دولارات سنويا، يأتي ٥٠ في المائة منه من مصدرين فقط هما - الجماعة الأوروبية وحكومة الولايات المتحدة. وثمة ثماني حكومات أخرى مانحة تدفع ٤٢ في المائة. ويكاد كل التمويل يقدم على أساس مخصص الغرض كاستجابة لنداءات توجه مرة واحدة. وذلك التمويل أصبح من الصعب الحصول عليه.

إن جزءا من المشكلة لا يتعدى كونه متعلقا بالتدفق النقدي. ووزارات المالية في دول الشمال تدرك تماما

الفجوة المتنامية بين قدرات الدول على توفير الأموال ومطالب الخدمات المالية الحكومية. لكن الأموال تقف عند وكالات المعونة. ولا يمكننا أن نشرح للمستفيدين شـــواغلنا بشأن التدفقات المالية. إن وكالات المعونة تمول الآن جانبا كبيرا من العمل الإنساني في العالم أكثر من أي وقت مضى وتقرب من الحد الذي يمكنها أن تصل إليه.

إن المطلوب ليس ببساطة أن نرقع النظام وإنما أن نلقـــي نظـــرة فاحصـــة علـــى الكيفية التي تمول بها المساعدة الإنسانية الدولية. وهناك تغييران من الضروري إحداثهما.

أولا، ينبغي ألا ينظر إلى العمل الإنساني بعد الآن كعمل مخصص، عمل يقوم على رد الفعل ولا يمكن التنبؤ به أساسا، وإنما ينبغي أن ينظر إليه بطريقة أصوب باعتباره شكلا من الخدمة الطارئة الدولية. وهو بهذه الصورة، يستحق التمويل المستدام المدفوع سلفا الذي تتطلبه خدمات الطوارئ الوطنية.

وثانيا، من الضروري توفير المزيد من الاقتسام الإقليمي للعبء الإنساني. إننا نريد أن نرى زيادة في عدد المانحين الكبار في الوعاء الإنساني، وعلى وجه الخصوص زيادة في عدد الدول التي تبدي قلقا بشأن الأزمات الإنسانية في مناطقها.

وبطبيعة الحال، فإن الوكالات الإنسانية، يجب أن تتغير أيضا. وإذا ما كان لنا أن نواجه تحدي مساعدة الناس في هذه الكوارث الطبيعية والاقتصادية المعقدة، يتحتم علينا العمل عن كثب مع المنظمات المحلية. ويجب أن نعترف أيضا بأننا لم نعد بعد وكلاء أحرارا تماما. إن علينا التزاما ليس فقط بأن نعمل ما يمكننا عمله وإنما أن نعمل أيضا ما لضحايا الكوارث الحق في طلبه. ونحن، بالعمل على مساعدة بعض أشد الناس تعرضا للخطر في العالم نكفل حقوقهم الأساسية.

وخلال السنة الماضية، أدى جهد تعاوني كبير بين الوكالات الإنسانية المستقلة، لأول مرة، إلى وضع مجموعة معايير دنيا للاستجابة الإنسانية وهذه المعايير التي سميت "Sphere Progect" تحدد لأول مرة حقوق ضحايا الكوارث ومستوى الكفاءة الذي لا بد أن يتوفر في الوكالات التي تقدم المعونة حتى تتمكن من تحقيق هذه الحقوق وضمانها. والمهم هنا هو أن الرحمة لم تعد كافية. ففي واقع اليوم لا بد أن تقترن الرحمة بالالتزام والمقدرة.

والمجتمع الإنساني الدولي يستجيب على نحو نشط للكوارث المقبلة بحيث لم ندرك أن العالم قد تغير. ونحن اليوم نتعامل مع عدم قدرة الاقتصادات والسياسات الوطنية والمحلية وعدم استعدادها في بعض الأحيان للتعامل مـــع الأحـــداث الضخمة. والوكالات الإنسانية المحلية والوطنية هي شبكة الأمان الهشة. وقد بدأت الوكالات تهتم بهذا، وتغير ممارساتها وفقا لذلك. ومن المستصوب أن تفعل الدول الشيء ذاته.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة هذا البند.

قبـــل أن تنظـــر الجمعيـــة العامـــة فـــي مشاريع القـــــرارات A/53/L.26/Rev.2 و A/53/L.27 و A/53/L.29 و A/53/L.30/Rev.1 و A/53/L.32 أود أن أستشير الجمعية العامة، فيما إذا كانت تقبل النظر أيضا في مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/53/L.36، كما طلب مقدمو مشروع القرار. وفي هذا الصدد، نظرا لأن الوثيقة A/53/L.36 عممت هذا الصباح فقط فمن الضروري أن نتخلى عن الحكم ذي الصلة الوارد في المادة ٧٨ من النظام الداخلي ونصه كما يلي:

"لا يجوز كقاعدة عامة، مناقشة أي اقتراح أو طرحه للتصويت في أية جلسة من جلسات الجمعية العامة ما لم تكن قد عممت نسخ منه على جميع الوفود في موعد لا يتأخر عن اليوم السابق ليوم انعقاد تلك الجلسة".

وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن الجمعية العامة توافق على هذا الاقتراح.

لقد تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية الآن في ستة مشاريع قرارات مقدمة في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٢٠ من جدول الأعمال.

وتتناول الجمعية أولا مشروع القرار A/53/L.26/Rev.2 المعنـــون "تقديـــم مســـاعدة دولية لإنعاش نيكاراغوا وتعميرها: آثار الحرب والكوارث الطبيعية".

وأود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار، أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديم مشروع القرار A/53/L.26/Rev.2: إريتريا وأيرلندا والبرازيل وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة والدانمرك واليونان.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.26/Rev.2؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.26/Rev.2 (القرار ٥٣/١ دال).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): وتتناول الجمعية الآن مشروع القرار A/53/L.27 المعنون "تقديم المساعدة إلى النيجر المنكوبة بالفيضانات".

وأود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار، أصبحت إريتريا مشاركة في تقديم مشروع القرار A/53/L.27.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.27؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.27 (القرار ٥٣/١ هاء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.29 المعنون "تقديم المساعدة الاقتصادية الطارئة الخاصة إلى جزر القمر".

وأود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار، أصبحت اريتريا مشاركة في تقديم مشروع القرار A/53/L.29.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.29؟

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.30/Rev.1 المعنون "تقديم المساعدة إلى موزامبيق".

وأود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار أصبحت البلدان التالية مشاركة في تقديم مشروع القرار A/53/L.30/Rev.1: إريتريا، والبرازيل ونيوزيلندا واليمن.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.30/Rev.1؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.30/Rev.1 (القرار ٥٣/١ زاي).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.32 المعنون "التعاون والتنسيق الدوليان من أجل التأهيل البشري والايكولوجي لمنطقة سيميبالاتينسك الكازاخستانية وتنميتها الاقتصادية".

وأود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار، أصبح البلدان التاليان مشاركين في تقديم مشروع القرار A/53/L.32: كندا وليختنشتاين.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.32؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.32 (القرار ٥٣/١ حاء).

السيدة أرستانبيكوفا (كازاخستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتشرف وفد كازاخستان بأن يعرب باسم حكومة كازاخستان عن امتنانه العميق لحكومة اليابان للمساعدة التي قدمتها بالفعل إلى كازاخستان ولاستعدادها لاستضافة مؤتمر حول مشاكل واحتياجات منطقة سيميبالاتينسك في كازاخستان، بغية النهوض بالدعم الدولي الكافي والفعال لبلدي، وذلك كما ذكر وفد اليابان في الجلسة العامة هذا الصباح. أود أن أشكر وفد اليابان لإعرابه عن تأييد بلده للتدابير والتوصيات المتعلقة بإنعاش منطقة سيميبالاتينسك كما ورد في تقرير الأمين العام وفي مرفقه. كما أود أن أشكر وفدي الاتحاد الروسي وطاجيكستان لدعمهما للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للنهوض بالتعاون الدولي بهدف حل المشاكل التي تواجه كازاخستان.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): ستبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/53/L.36 المعنون "تقديم المساعدة من أجل إنعاش ليبريا وتعميرها".

وأود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار أصبحت اليونان مشاركة في تقديم مشروع القرار A/53/L.36.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع القرار A/53/L.36؟

اعتمد مشروع القرار A/53/L.36 (القرار ٥٣/١ طاء).

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء أنه حسب علمي لن تقدم مشاريع قرارات تتعلق بتقديم المساعدة لإنعاش لبنان وتعميرها.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علما بتقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة A/53/213؟

تقرر ذلك.

الرئيس بالنيابة (ترجمة شفوية عن الانكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء الآن إننا سنبت في مشروعي القرارين A/53/L.31 و A/53/L.33 في مرحلة لاحقة وأنه ستقدم إلى الأمانة العامة في وقت لاحق مشاريع قرارات أخرى بشأن هذا البند.

وبهذا تختتم الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٢٠ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٠.